جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

شعبة التاريخ

مذكرة ماستر

علوم إنسانية

تاريخ

تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالبة:

1بلقاسمي هديل

يوم:02/06/2024

العلاقات الروسية الجزائرية2011-2019م

لجنة المناقشة:

كحول وحيدة	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيس
فؤاد جدو	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقرر
عاشور عبد الكريم	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية 2025/2024

شكر والعرفان

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور فؤاد جدو على إمدادي بكل ما أحتاج إليه من توجيه ونصائح

وإلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، الذين ساهموا بملاحظاتهم القيمة في إثراء هذا العمل المتواضع

كما لا أنسى جميع الأساتذة في كلية العلوم الإنسانية، الذين لم يبخلوا بعلمهم ودعمهم طوال مسيرتي الجامعية

وإلى كل من ساعدني وساندني، بكلمة طيبة، أو نصيحة صادقة، أو دعم معنوي، في مسيرتي

الإهداء

ماسلكت البدايات إلا بتيسيره و مابلغت النهايات إلا بتوفيقه و ما حققت الغايات إلا بفضله، فالحمد لله قولا و عملا و الحمد لله على التمام و الإنجاز

لم تكن الرحلة قصيرة ولم تكن الأمور يسيرة، ولكن بحول الله انا لها وان ابت رغما عنها اتيت بها الحمدلله شكرا و امتناناً ،الحمد لله الذي بفضله ادركت أسمى الغايات،انظر لنفسي و لنجاحي كالذي ينظر الى معجزاته .

إلى الحلم الذي طال انتظاره تحقق بفضل الله و اصبح واقعا أفتخر بيه.

اهدي نجاحي إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب من دعمني بلا حدود واعطاني بلا مقابل من علمني ان الدنيا كفاح سلاحها العلم و المعرفة،إلى من غرس في روحي مكارم الاخلاق إلى فخري و إعتزازي والدي.

إلى التي جعل الله الجنة تحت اقدامها، واحتضنني قلبها قبل يدها و سهلت لي الشدائد بدعائها إلى القلب الحنون الشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر نجاحي و مصباح دربي والدتي.

الى ضلعي الثابت و أمان أيامي الى ماشددت عضدي بهم فكانوا ينابيع ارتوي منها إلى خيرة أيامي و صفوتها إلى قرة عيني وسندي اخوتي "عبد المجيد،خالد،مصطفى،شعيب،محمد إياد"

إلى سكر دنيتي ورفيقة دربي واختي "سامية"

إلى سبب سعادتي و مدللة بيتنا أبنة اخي "سيدرا"

إلى كل من كان عونا لي وسندي في هذا الطريق زوجات اخوتي و أصدقائي الاوفياء

إلى من أفاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة إليكم عائلتي.

هديل

مقدمة

تعتبر دراسة تاريخ الوطن العربي من بين المواضيع التي تلقى اهتماماً في الوقت الراهن، بحكم التغيرات التي تحدث وحدثت من قبل. ومن بين هذه المواضيع، نجد موضوع العلاقات الروسية– الجزائرية، التي تمثل نموذجاً لعلاقات استراتيجية متعددة الأبعاد، لما تحمله من تنسيق سياسي وتعاون اقتصادي وعسكري .وفي هذا السياق، لعبت روسيا، بصفتها وريثة الاتحاد السوفييتي، دوراً محورياً في النظام الدولي، وامتدت علاقاتها بالدول العربية منذ الحرب العالمية الثانية، لتأخذ شكلاً أكثر تفاعلاً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مما جعل منها فاعلاً رئيسياً في عدد من القضايا والسياسات الدولية المعاصرة

وفي المقابل تعد الجزائر من الدول المحورية في المنطقة المغاربية والعالم العربي ليس فقط بحكم موقعها الاستراتيجي بل أيضا بسبب تاريخها الثوري ومكانتها السياسية كما انها تبنت في مرحلة ما بعد الاستقلال الفكر الاشتراكي الذي انسجم في تلك الفترة مع التوجه الأيديولوجي للاتحاد السوفياتي مما مهد لتأسيس علاقات ثنائية بين البلدين .

وفي هذا السياق تكتسي دراسة العلاقات الروسية الجزائرية أهمية خاصة سواء من حيث بعدها التاريخي الذي يعود الى مرحلة الثورة التحريرية الجزائرية او من حيث تطورها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وعليه تسعى هذه المذكرة الى تناول طبيعة العلاقات الجزائرية الروسية من خلال استعراض جذور هذه العلاقة واهم محطاتها مع التركيز على التحولات التي طرأت عليها خلال الفترة الممتدة من 2011الى 2019 دون اغفال الخلفية التاريخية التي وضعت أسس هذا التعاون الثنائي .

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب موضوعية:

- أهمية الموضوع باعتباره يتناول العلاقات بين الجزائر وروسيا، وهي علاقات ذات أبعاد استراتيجية في مجالات متعددة كالتسلح والطاقة والاقتصاد.
- الحاجة إلى فهم التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية الجزائرية تجاه روسيا بعد في ظل التحولات الإقليمية والدولية 2011.
- قلة الدراسات المتخصصة التي تناولت العلاقات الجزائرية الروسية في الفترة الممتدة من 2011إلى 2019ما يمنح الموضوع قيمة علمية وبحثية.

أسباب ذاتية:

- الميول الشخصي لدراسة موضوع العلاقات الجزائرية الروسية.
- الرغبة في الاطلاع على اهم القضايا التي تجمع بين البلدين.
- انتماء الى قسم التاريخ الذي يمثل هذا الموضوع احد اهتماماته العلمية والبحثية.

- **أهمية الموضوع:**

- تتبع أهمية هذا الموضوع من كونه يسلط الضوء على مرحلة دقيقة من تاريخ العلاقات الروسية الجزائرية تزامنت مع تزايد الدور الروسي في المنطقة العربية، وأن أهمية المكان ان نفهم او نحلل ضمن اطار الاستقرار التاريخي للاحداث او الأدوار التي قامت بها روسيا في المنطقة العربية من خلال الجزائر كاحد الأطراف الأكثر تفاعلا مع روسيا
- يتناول هذا الموضوع قضية تاريخية ذات أبعاد سياسية وعسكرية، مما يستدعي البحث في طبيعة العلاقات الروسية–الجزائرية من زوايا مختلفة، بهدف فهم هذه العلاقة في سياقها التاريخي، من خلال استحضار الأحداث والتطورات التي شهدتها تلك الفترة، وتحليل أسبابها المتعددة.

اهداف الموضوع:

- دراسة وتحليل العلاقات الجزائرية الروسية
- ابراز مجالات التعاون بين روسيا والجزائر بعد 2011
- تحليل طبيعة التنافس الطاقوي بين الجزائر وروسيا.

- **الإشكالية:**

بناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ماطبيعة العلاقات الجزائرية الروسية خلال فترة 2011-2019؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية أخرى هيا:

- ماهي مقومات كل من روسيا والجزائر؟
- ماهي مجالات التعاون الروسي الجزائري؟
- ما طبيعة التنافس الطاقوي بين الجزائر وروسيا؟

منهج الدراسة:

ان طبيعة أي دراسة تاريخية تتطلب اكثر من منهج يخدم محتوى الموضوع ومن اجل ذلك اعتمدت على المناهج التالية:

المنهج التاريخي:

تتبع تطور العلاقات بين البلدين منذ بداياتها اثناء الثورة التحريرية الجزائرية مرورا بفترة ما بعد الاستقلال قصد فهم السياق التاريخي الذي اسهم في بلورة العلاقات الراهنة.

المنهج الوصفي التحليلي: الذي تم توظيفه في وصف وتحليل العلاقات الجزائرية الروسية خلال الفترة من2011الى 2019 عبر رصد مختلف مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي وتحليل المحددات التي شكلت هذه العلاقات.

الدراسات السابقة:

-سليم العايب، الديبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، رسالة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر (باتنة): قسم العلوم السياسية، 2011.

تناولت بعض الدراسات السابقة موضوع العلاقات الجزائرية الروسية من زوايا مختلفة، حيث ركزت دراسة سليم العايب على الجوانب التاريخية لهذه العلاقات، خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال، ما ساعدني على فهم الخلفية التاريخية الضرورية لتطوّر العلاقات لاحقًا.

-شيماء تركان صالح، السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية الانتشار النووي انموذجا، رسالة الماجستير، قسم الاستراتيجية،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،العراق، 2012فقد تناولت السياسة الخارجية الروسية في العالم العربي، وقد استفدت منها في الإطار النظري لفهم توجهات روسيا في المنطقة. ومع ذلك، لم تُعالج هاتان الدراستان بشكل مفصل الفترة بين 2011 و2019، وهي المرحلة التي ركزت عليها هذه الدراسة.

عرض الخطة:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين رئيسين يعالجان العلاقات الجزائرية الروسية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019 . يبدأ الفصل الأول بتقديم معطيات اساسية حول البلدين، حيث يتناول المبحث الأول الخصائص العامة للجزائر من خلال دراسة موقعها الجيوسياسي ومقوماتها الطبيعية والبشرية، إلى جانب طبيعة نظامها السياسي، ويتناول المبحث الثاني المعطيات ذاتها بالنسبة لروسيا، أما المبحث الثالث فيخصص لاعطاء لمحة تاريخية عن تطور العلاقات الروسية الجزائرية ، منذ فترة الثورة التحريرية وصولا إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، بما يبرز الخلفية التاريخية التي تستند اليها العلاقات بين البلدين أما الفصل الثاني فيعني بدراسة محددات التعاون بين البلدين خلال الفترة المدروسة، فيستعرض المبحث الأول الأبعاد السياسية للعلاقات، بما في ذلك التعاون الدبلوماسي ودراسة المواقف بشأن القضايا العربية والدولية، ويتناول المبحث الثاني الجوانب الاقتصادية والأمنية، من خلال دراسة التعاون العسكري، ودور منظمة أوبك+ وفضلا عن التعاون الثقافي، بينما يخصص المبحث الثالث التنافس الدولي وأثره على العلاقات الروسية الجزائرية ، مع التركيز على التنافس الأمريكي والفرنسي في المنطقة، إضافة إلى التنافس الطاقوي بين الجزائر وروسيا .ولقد اختتمنا هذه الدراسة بجملة من الاستنتاجات وفي ضمنها أهم النتائج التي تم التوصل اليها.

الفصل الأول

معطيات حول الدراسة

تتعدد العوامل التي تكسب الدول مكانة مؤثرة على الساحة الدولية، وتُعرف هذه العوامل بعوامل القوة الشاملة للدولة، والتي تشمل الجغرافيا، الموارد الطبيعية، القدرات البشرية،الاقتصاد، القوة السياسية والعسكرية، وغيرها .وتُعد الجزائر من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية في المنطقة المغاربية والإفريقية، لما تمتلكه من مقومات طبيعية وبشرية، إضافة إلى مواقفها التاريخية وموقعها الجغرافي المتميز، أما روسيا، فهي تُصنَّف ضمن القوى الكبرى في النظام الدولي، لما لها من نفوذ واسعة في المجالات العسكرية والسياسية، بالإضافة إلى إرثها التاريخي كإمتداد للاتحاد السوفياتي، مما يمنحها قدرة كبيرة على التأثير في العديد من القضايا الدولية وترجع العلاقات بين الجزائر وروسيا إلى فترة مبكرة من الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 حيث كانت روسيا آنذاك في شكل الاتحاد السوفياتي، من أبرز الداعمين لحركة التحرر الوطني الجزائرية، سياسياً وعسكرياً، في المحافل الدولية ومجالس الأمم المتحدة .وقد استمرت هذه العلاقات بعد الاستقلال سنة 1962، تبعاً لتعاونٍ في مجالات متعددة، شملت الاقتصاد، التعليم الطاقة، والتسليح، مما ساهم في توطيد الشراكة بين البلدين.

المبحث الأول: معطيات عامة حول الجزائر

تُعد الجزائر من أكبر الدول في قارة إفريقيا من حيث المساحة، وتُعرف رسميًا باسم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. تنقسم البلاد إداريًا إلى 58 ولاية، وتضم 1541 بلدية، كما تُشرف على تسييرها شبكة واسعة من الهياكل الإدارية، من بينها البلديات والمقاطعات والولايات.

وتُعدّ الجزائر دولة محورية في إفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط نظرًا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، ومواردها الطبيعية الغنية، ودورها السياسي والتاريخي البارز. فهي أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة، وتربط بين شمال إفريقيا وعمق القارة، مما يمنحها أهمية في المجالات الاقتصادية والأمنية واللوجستية. كما تشكل الجزائر فاعلًا إقليميًا مهمًا بفضل سياستها الخارجية المستقلة، ومساهمتها في دعم الاستقرار وحل النزاعات في المنطقة، إلى جانب كونها جسرًا بين أوروبا وإفريقيا، مما يُعزّز دورها في التعاون الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي للجزائر

1. الموقع الجغرافي للجزائر

يؤدي الموقع الجغرافي دورًا محوريًا في تحديد حجم الدولة وأولوياتها الخارجية، وذلك من خلال تأثيره في العوامل الاستراتيجية مثل المساحة، وطول الحدود، والمناخ، والتضاريس. تتميز الجزائر بموقع فريد يمنحها ارتباطًا بمناطق جغرافية متعددة، فهي تحتلّ موقعًا مركزيًا في المغرب العربي وتُعدّ الدولة الوحيدة التي تشترك في حدود مع جميع أقطاره. كما أنّ موقعها في شمال إفريقيا يمنحها بُعدًا استراتيجيًا مهمًا، حيث تطل على البحر الأبيض المتوسط، ممّا يربطها بأوروبا عبر ضفتيه، في حين تمتد أراضيها جنوبًا لتشمل جزءًا واسعًا من الصحراء الغنية بالموارد الطبيعية.[1] (الملحق رقم01)

إضافةً إلى ذلك، تتمتع الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي فريد، نظرًا لموقعها في المغرب العربي ومكانتها البارزة على المستويين العربي والإسلامي، وكذلك الإفريقي المتوسطي. كما أنها تلعب دورًا فعالا في الساحة السياسية الدولية، حيث دعمت حركات التحرر ضدّ الاستعمار وسعت إلى تحقيق نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلاً ومساواة. إلى جانب ذلك، تبنت العديد من قضايا

[1] عبد السلام قريقة، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي**، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص14.

العالم الثالث المتعلقة بالتنمية والتقدم. هذه الديناميكية والحيوية أكسبتا الجزائر طابعًا متميزًا، ورسختا وجودها الحضاري بوعي تاريخي رفيع.[1]

تقع الجزائر في شمال غرب إفريقيا، حيث يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط[2]، ومن الغرب المغرب العربي والصحراء الغربية، ومن الجنوب الغربي موريتانيا ومالي، ومن الجنوب الشرقي النيجر، بينما تحدها ليبيا من الشرق وتونس[3] من الشمال الشرقي. تمتد مساحة الجزائر إلى 2.381.741 كلم2،[4] وتتموضع فلكيًا بين خطي طول 9 درجات غرب غرينتش و 12 درجة شرقًا، وبين دائرتي عرض 19 و 37 درجة شمالاً. ويمتد نطاقها من الشمال إلى الجنوب لمسافة 1.900 كم، بينما يتراوح امتدادها من الشرق إلى الغرب بين 1.200 و 1.800 كم، خاصةً عند خط تندوف[5]. أما حدودها السياسية، فتصل إلى 6.343 كم موزّعةً على: ليبيا 982 كم، تونس 965 كم، المغرب 1.559 كم، الصحراء الغربية 42 كم، موريتانيا 463 كم، مالي 1.376 كم،

---

[1] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008، ص ص43-44.

[2] مصطفى أحمد أحمد، حسام الدين إبراهيم عثمان، **الموسوعة الجغرافية (الدول-الولايات- المقاطعات)**، القاهرة (مصر): دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص33.

[3] إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الجزائر**: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (د س)، ص101.

[4] شوقي أبو خليل، **أطلس دول العالم الإسلامي جغرافي تاريخي اقتصادي**، لبنان: دار الفكر المعاصر، 2003، ص51.

[5] محمد الهادي لعروق، سمير بوريمة، **أطلس الجزائر والعالم، الجزائر**: دار الهدى للنشر، (د س)، ص13.

والنيجر 956 كم، في حين يمتد ساحلها المُطلّ على البحر الأبيض المتوسط لمسافة 1600 كم[1].

2. أهمية الموقع الجغرافي للجزائر

يتميز الموقع الجغرافي للجزائر بأهمية إقليمية وقارية وعالمية، فهي تحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة في قارة إفريقيا، كما تطلّ على البحر الأبيض المتوسط، ممّا يجعلها نقطة ربط استراتيجية بين القارة الأوروبية والدول الإفريقية.

- تحتل الجزائر المرتبة التاسعة عالميا من حيث المساحة والأولى افريقيا ومغربيا بعد تقسيم السودان، وهي تشكل نسبة40% من مجموع مساحة فضاء المغرب العربي47% من عدد سكانه، كما أن الجزائر هي الدولة الوحيدة التي لديها حدود مع كل الدول المغاربية.[2]
- **على المستوى الإقليمي:** تُعدّ مركزًا لتلاقي التيارات الحضارية المتنوعة والقوية التي أسهمت في تشكيل تاريخ بعض من أبرز المجموعات في العالم. فهي تقع في قلب المغرب العربي، وتنتمي إلى الدول المتوسطية، كما تتميز بقربها من أوروبا.[3]

---

[1] إبراهيم الفاعوري، **جغرافية الوطن العربي**، عمان: دار الحامد للنشر، 2011، ص202.

[2] أحمد عثمان، بسادات نصر الدين، "**التنافس الطاقوي الأمريكي–الأوروبي على السوق الجزائرية**"، مجلة الفكر القانوني والسياسي،مج6،ع1، جامعة محمد بن بلة وهران2، وهران،2022، ص322.

[3] خالد كواش، "**مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**"، "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، ع1، الجزائر، 2004، ص216.

- **على المستوى القاري:** تُعدّ الجزائر بوابة إفريقيا، حيث يسهم توسعها داخل القارة في تعزيز الترابط بين شمالها ومنطقة الساحل الإفريقي. كما تعمل على تطوير وسائل الاتصال والتواصل مع الدول الإفريقية المجاورة. وقد تُعزّز دورها في هذا المحور بشكل أكبر بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية، الذي أسهم في فتح موانئ البحر الأبيض المتوسط أمام هذه الدول، ممّا أدى إلى تنشيط العلاقات التاريخية بين الشعوب وتعزيز التبادل التجاري التقليدي.[1]
- **على المستوى العالمي:** تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي يربط بين أربع قارات، إفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا، حيث تمتد جغرافيًا من البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى أعماق القارة الإفريقية، ممّا يجعلها جسرًا بين الضفتين الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط. كما تحدها سبع دول مجاورة، مما يعزّز دورها الإقليمي.[2]

[1] محمد الهادي لعروق، مرجع سابق، ص13.

[2] سليم العايب، **الديبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، رسالة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر (باتنة): قسم العلوم السياسية، 2011، ص ص24-25.

المطلب الثاني: المقومات الطبيعية والبشرية

المقومات الطبيعية

يؤثر العامل الطبيعي بشكل كبير على قوة الدولة وسياستها، حيث يلعب الموقع الجغرافي، وتوفر الموارد الأولية، والطاقة البشرية، إلى جانب الإمكانيات السياسية، دورًا حاسمًا في تحديد مكانة الوحدات السياسية في المجتمع الدولي ومدى تأثيرها في العلاقات الدولية.[1]

أ. التضاريس

تنقسم تضاريس الجزائر إلى قسمين رئيسين:

- **القسم الشمالي:** ويشمل:

- **الجبال:** تضم سلسلة الأطلس التلي، التي تمتد على طول الشريط الساحلي بعرض يتراوح بين 70 و150 كم. هذه الجبال التوائية حديثة التكوين، ومن أبرزها: جبال تلمسان، جبال جرجرة، ومرتفعات البيبان. يتخلل هذا الجزء عدد من السهول والأحواض الداخلية، مثل سهول سيدي بلعباس ومعسكر.

[1] الهذبة مناجلية، "**الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر**،" مجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية،ع26،جامعة باخي مختار، عنابة،2017،ص4.

إضافةً إلى ذلك، يوجد الأطلس الصحراوي، الذي يمتد من جبال النمامشة شرقًا إلى الغرب، وهو عبارة عن سلاسل جبلية مترابطة وموازية للأطلس التلي، ومن أبرزها: قمة شيليا، جبال الحضنة، وجبال أولاد نايل.[1]

- **الهضاب العليا:** تتكون من هضاب شرقية تمتد شرق جبال الحضنة بين سلسلتي الأطلس، بارتفاع يصل إلى 800متر، وهضاب غربية تمتد من الحضنة إلى الحدود المغربية، ويتراوح ارتفاعها بين650 و 1000 متر، وتتميز بانتشار الشطوط.[2]
- **السهول:** تنقسم إلى نوعين رئيسيين: السهول الساحلية، التي تشمل سهل عنابة، بجاية، متيجة، ووهران، والسهول الداخلية، التي تأخذ شكل أحواض مغلقة داخل الأطلس التلي، مثل سهول تلمسان، سيدي بلعباس، ومعسكر، ويبلغ ارتفاعها حوالي 500 متر.[3]

- **القسم الجنوبي:** ينقسم إلى عدة مناطق رئيسية:

---

[1] رشيد مياد، **دراسة في الأطار الجغرافي والتاريخي لإقليم التيطري**، مجلة قبس لدراسات الإنسانية و الأجتماعية،مج7،ع02،جامعة يحي فارس، المدية، 2023، ص ص260-261.

[2] مدونة العمران في الجزائر، **تضاريس الجزائر**، متاح على: -htm/ digiurbs.blogspot.vom/2012/11/blod-bodt، بتاريخ 2012/11/30.

[3] تهامي محمد، جعفورة مصعب، "**مشاكل البيئة السهبية في الجوائر**"، مجلة التمكين الاجتماعي،مج1،ع4،جامعة عمار ثليجي، الجزائر،2019،ص65.

- **المنخفض الشمالي الشرقي:** يتميز بكونه حوضًا واسعًا يمتد بين جبال النمامشة والأوراس، ويصل ارتفاعه إلى حوالي 300 متر. يضمّ هذا المنخفض العديد من الشطوط، أبرزها شط ملغيغ الذي يقع على ارتفاع 35 مترًا.
- **الصحراء الشمالية:** عبارة عن هضبة صخرية تمتد من هضاب ميزاب وصولاً إلى حمادة الدراع غربًا، في المنطقة الواقعة شمال تندوف.
- **الصحراء الجنوبية:** وتنقسم إلى منطقتين رئيستين:
  - نطاق المرتفعات: يشمل هضبة الطاسيلي في الجنوب الشرقي، والتي تحيط بها مرتفعات الهقار.
  - نطاق السهول: يتمثل في سهل تنزروفت، الواقع غرب الهقار، ويتميز بسطحه المغطى بالرق ويتكون من الحصى.[1]

ب. المناخ

يتنوع المناخ في الجزائر إلى ثلاثة أنماط رئيسية: مناخ متوسطي في الشمال، مناخ شبه جاف في منطقة الهضاب العليا، ومناخ جاف أو صحراوي في الجنوب.

[1] بوبكر بداش، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسة**، "مجلة رؤية استكشافية واحصائية"، العدد 22، القاهرة، 2014، ص09.

تضم الجزائر ثلاث أقاليم مناخية، يتميز كلّ منها بخصائص فريدة من حيث درجات الحرارة، نسبة الرطوبة، وكميات التساقط في الشمال، يسود مناخ البحر المتوسط الذي يتميز بصيف حار وجاف، وشتاء معتدل إلى بارد مصحوب بأمطار غزيرة.[1] أما في الجنوب، فيسود مناخ صحراوي يتميز بصيف شديد الحرارة وشتاء بارد، مع أمطار قليلة ونادرة في بعض السنوات.[2]

بشكل عام، يتمتع الساحل بمناخ معتدل، حيث تتراوح درجات الحرارة بين 13 و24 درجة مئوية، بينما في الصحراء الكبرى يكون المناخ قاريًا، حيث تصل درجات الحرارة نهارًا في الصيف إلى 43 درجة مئوية، وقد ترتفع بشكل ملحوظ عند هبوب رياح الخميس، بينما تهبط ليلاً إلى 10 درجات مئوية أو أقل.[3]

ج. الثروة المائية

تمتد الجزائر على مساحة شاسعة تُقدّر ب 2.381.741 كلم2، وتُصنّف ضمن الدول ذات المناخ الجاف، حيث تُعاني من ندرة الأمطار وعدم انتظامها من حيث التوزيع الزمني والجغرافي. يبلغ متوسط الهطول المطري في المناطق الساحلية نحو 400 ملم سنويًا في الغرب. بينما يصل إلى حوالي 1000 ملم سنويًا في سهل عنابة. أما في الهضاب العليا، فتكون كمية

---

[1] دريش أحمد، "**التوزيع الجغرافي للمعالم والمواقع السياحية في الجزائر**"، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية–بحوث ودراسات– ، مج6،ع2،جامعة البليدة2، الجزائر،2019،ص5

[2] محمد موسى محمود، **موسوعة الوطن العربي**، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2008، ص204.

[3] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2001، ص53.

الأمطار أقلّ خلال فصل الشتاء، مع مناخ جاف صيفًا. وتزداد حدة الجفاف في الصحراء الجزائرية الشاسعة، التي تُعدّ من أكثر المناطق جفافًا في البلاد.[1]

تشمل مصادر المياه في الجزائر كُلاّ من المياه السطحية والجوفية، ومياه البحر المحلاة، إضافةً إلى مياه الصرف الصحي، والاستهلاك الصناعي والزراعي والعام. كما تعتمد البلاد على السدود، التي يبلغ عددها حاليًا 50 سدًّا، بسعة تخزين تتجاوز 10 ملايين متر مكعب. ومع ذلك، تُعاني الجزائر من شحّ الموارد المائية وتوزيعها غير المتكافئ، وهي مشكلة تفاقمت خلال العقدين الأخيرين بسبب الجفاف والتلوث.[2]

د. الثروة النباتية

يتفاوت الغطاء النباتي في الجزائر تبعًا للعوامل المناخية وخصائص التربة، ويمكن تصنيفه إلى ثلاثة أقاليم رئيسية:

- **إقليم المتوسط:** يتميز بتنوعه النباتي الغني، حيث تنمو غابات الصنوبر، البلوط، الفلين، الأرز، بالإضافة إلى أشجار الزيتون، الحمضيات، ومختلف أنواع الفواكه.

---

[1] محمد هشام فريجة، **الأمن المائي تشريعات الحماية وسياسات الإدارة**، ملتقى ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ديسمبر 2014-2015، ص ص04-06.

[2] نور الدين حاروش، **استراتيجية إدارة المياه في الجزائر**"، "مجلة دفاتر السياسة والقانون"، ع7، الجزائر، جوان 2012، ص60.

- **إقليم السهوب:** يضم نباتات متكيفة مع ظروفه مثل الأعشاب، الحشائش القصيرة، الشجيرات، الحلفاء، إضافةً إلى محاصيل الحبوب ونبات الشيح.
- **إقليم الصحراء:** بسبب الطبيعة القاسية وندرة التربة الخصبة، يقتصر الغطاء النباتي على أنواع قليلة مثل أشجار النخيل في الواحات، ونباتات الدرين، العناب الطرفة والسنط...الخ.[1]

هـ. الثروة الحيوانية

تُعدّ الثروة الحيوانية من الركائز الأساسية للإنتاج الفلاحي في الجزائر، نظرًا لدورها الحيوي في تلبية الاحتياجات الغذائية وتوفير المواد الأولية لمختلف الصناعات. كما تُمثّل قطاعًا اقتصاديًا هامًا ضمن الاستثمار الفلاحي، إذ تتميز بعائدات أكثر استقرارًا مقارنةً بالإنتاج النباتي. ولهذا تحظى تربية الحيوانات باهتمام واسع ضمن المخطّطات التنموية، حيث يتمّ العمل على تطويرها من خلال إنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية لتعزيز الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي.[2]

[1] الهادي قطش، **أطلس الجزائر والعالم (طبيعيا- بشريا- اقتصاديا- سياسيا)**، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2010، ص26.

[2] خديجة عباس، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر –دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، رسالة ماجيستر، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010، ص29.

1. المقومات البشرية

يُقصد بالسكان مجموعة البشر الذين يعيشون على سطح الأرض، ويختلف عددهم وتوزيعهم من دولة لأخرى، ويرجع ذلك إلى عوامل طبيعية وبشرية متعددة. وتُعدّ الجزائر من الدول ذات الأهمية من حيث عدد سكانها وتوزيعهم.

فقد بلغ عدد سكان الجزائر بعد الاستقلال، وخروج ما يقارب مليون مستعمر أوروبي عام 1962، حوالي عشرة ملايين نسمة. ومنذ ذلك الحين، استمر معدل النمو السكاني السنوي في الارتفاع بنسبة تفوق 3% حتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، لينخفض بعدها إلى ما دون 2% منتصف التسعينات، نتيجة تحسن الظروف الصحية والاجتماعية، مما ساهم في تقليص معدلات الوفيات بشكل ملحوظ، في حين بقي معدل الولادات مرتفعًا. وقد انخفض معدل الولادات إلى حدود 1.2% مع بداية سنة 2010، وهو ما يُعرف بالتحول الديمغرافي، الناتج عن تحسن مستويات التعليم لدى النساء الجزائريات، بالإضافة إلى سياسة الدولة في تنظيم النسل كالوسائل المحلية المتاحة. وقد بلغ عدد سكان الجزائر هذا العام حوالي 36.6 مليون نسمة.[1]

[1] محمد العربي ولد خليفة: **إشعاع الثورة الجزائرية وأبعادها الجيوسياسية– الديبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962**، ط2، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص31.

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2014 نموًا سكانيًا مستمرًا،حيث بلغ عدد السكان في منتصف عام 2014 حوالي 39.1 مليون نسمة .وقد سجلت نسبة الولادات الخام ارتفاعًا طفيفًا لتصل إلى 26.08 في الألف، في حين استقرت نسبة الوفيات عند 4.53 .في الألف .وبلغ معدل الخصوبة العام 3.1 طفل لكل امرأة، مما يعكس حيوية ديمغرافية واضحة من حيث التوزيع العمري، شكّلت فئة الشباب دون سن الثلاثين النسبة الأكبر من السكان، مما يدل على بنية سكانية فتية .كما بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 75.8 سنة للذكور و77.8 سنة للإناث، ما يشير إلى تحسن نسبي في مؤشرات الصحة العامة.[1] بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2015 حوالي 39.963.000 نسمة، موزعين على 20.235.000 من الذكور و 19.728.000 من الإناث، أي ما يُعادل 104 ذكور لكل 100 أنثى. وقد سُجّل خلال نفس السنة عدد كبير من المواليد، حيث ارتفع معدّل الإنجاب من ثلاثة أطفال لكل امرأة سنة 2014 إلى 3.1 أطفال في 2015.[2]

[1] ،الديوان الوطني للإحصائيات .الجزائر بالأرقام :نتائج 2012–2014، نشرة رقم 45، الجزائر :الديوان الوطني للإحصائيات ص 6 ،2015.

[2] صالح سعود: **الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الآن**، طاكسيح كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص92.

أما خلال الفترة بين 2016 و2018، فقد شهدت الجزائر نموًا ديمغرافيًا معتدلاً، حيث ارتفع عدد السكان من نحو 40.8 مليون نسمة في منتصف 2016 إلى حوالي 42.6 مليون نسمة بحلول منتصف 2018 .وسُجل المعدل الخام للولادات في عام 2018 عند حدود 24.39 في الألف بينما بقي معدل الوفيات مستقرًا عند 4.53 في الألف، مما أسفر عن معدل زيادة طبيعية قدره في الألف .كما استقر معدل وفيات الأطفال دون السنة الأولى عند 21 لكل ألف ولادة 19.9 حية. وفيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية، تم تسجيل حوالي 331.7 ألف حالة زواج في عام مقابل نحو 65.7 ألف حالة طلاق .أما من حيث التوزيع العمري، فقد برزت الفئة ،2018 (النشيطة 15–59 سنة) كأكبر شريحة سكانية، ما يبرز أهمية هذه الفئة في سوق العمل والاقتصاد الوطني .وبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 77.7 سنة، موزعًا بين 77.1 سنة للرجال و78.4 سنة للنساء، دلالة على تحسن مستوى المعيشة والرعاية الصحية في البلاد.[1] مع تجاوز عدد المواليد حاجز المليون مولود سنويًا. وتُشير التقديرات إلى أنّ عدد السكان سيواصل الارتفاع ليبلغ 43.8 مليون نسمة في عام 2019. وبحسب توقعات الديوان الوطني للإحصائيات،

[1] الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام نتائج 2016–2018، رقم49، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع ،الجزائر ،2021،ص ص6،9.

يُتوقّع أن يصل عدد سكان الجزائر إلى 51.3 مليون نسمة في سنة 2030، وإلى 57.6 مليون نسمة في سنة 2040.[1]

لا تزال الجزائر تتميز بتركيبة سكانية يغلب عليها الطابع الشبابي، حيث يمثل الشباب نسبة كبيرة من السكان. فحوالي 52.8% من السكان تتراوح أعمارهم بين 16 و59 سنة (أي في سن العمل الاقتصادي)، بينما يشكل كبار السن نسبة متزايدة، حيث ارتفعت نسبتهم من 6.6% سنة 1988 ، ومن المتوقع أن تصل إلى 13.1% سنة 2030، و 17.5% في أفق 2040.

انتشرت اللغات الأمازيغية في شمال إفريقيا منذ عام 2000 قبل الميلاد، ممّا جعل معظم سكان هذه المنطقة يتحدثون الأمازيغية، وقد اعتمد الأمازيغ على تنظيمهم في شكل قبائل، وشكلوا العديد من الممالك البربرية التي خضعت لاحقًا للدولة القرطاجية، والتي أسسها الفينيقيون في القرن الثاني قبل الميلاد. وظهرت لاحقًا قبائل أخرى بعد دخول الفاندال سنة 429م، ثم جاء الاحتلال البيزنطي في سنة 533م، حيث كانت المنطقة تابعة له.

ومع بداية القرن الثامن الميلادي، بدأت الفتوحات الإسلامية من قبل الدولة الأموية، ممّا أدى إلى سقوط الدولة البيزنطية، وكانت هذه بداية انتشار الإسلام في بلاد المغرب العربي،

[1] صالح سعود،المرجع السابق، ص92.

وتأسيس دول إسلامية متعددة في المنطقة المغاربية، كانت هذه بداية انتشار الإسلام في المغرب العربي، ومن هنا اعتنق الأمازيغ الدين الإسلامي وتعلموا اللغة العربية.[1]

وقد أشار الدكتور زهير إحدادن في أحد حواراته إلى هذه الحقيقة، مؤكدًا أن سكان الجزائر هم "أمازيغ عربهم الإسلام".[2]

يُشكّل الأمازيغ في الجزائر ما بين 30 إلى 40% من إجمالي السكان، وينقسمون إلى عدة مجموعات، أبرزها:

- **قبائل البربر:** الذين يستقرون في المناطق الجبلية. وقد ساهمت الطبيعة الوعرة لتلك المناطق في الحفاظ على ثقافتهم وهويتهم البربرية، إذ كانت الجبال حصينة أمام الغزاة عبر التاريخ. يمتهن هؤلاء الزراعة، خاصة زراعة الفاكهة، إلى جانب التجارة. وشهدت هذه الفئة هجرة واسعة نحو المدن الكبرى، خاصةً العاصمة الجزائر، كما كانت من أولى الفئات التي تأثرت بالثقافة الفرنسية. وقد شجعت السلطات الاستعمارية الفرنسية هجرتهم إلى فرنسا، في محاولة لعزلهم عن باقي مكونات المجتمع الجزائري، لا سيما العرب. وتُعدّ

[1] خالد صديق خوجة، يحي لعمارة محامد: " **فئة الشباب في الجزائر (1966-2018)**"، مجلة العلوم الاجتماعية، مج06، ع01، 2020، ص78.

[2] صالح سعود: مرجع سابق، ص93.

هذه المجموعة من أبرز المكونات السكانية في الجزائر المعاصرة، إذ يصل عدد أفرادها إلى حوالي مليونين وربع المليون نسمة، ما يجعلهم أكبر الجماعات البربرية في البلاد.

- **بربر الشاوية:** يُعدّون ثاني أكبر مجموعة أمازيغية، إذ يُقدّر عددهم بحوالي مليون وربع مليون نسمة. يقطنون منطقة الأوراس، ويُقيم معظمهم في مدن مثل: باتنة، أم البواقي، قسنطينة، وخنشلة. وعلى الرغم من أصولهم الأمازيغية، فإنّ أغلبهم يتحدثون اللغة العربية.
- **بربر ميزاب:** يعيش بربر ميزاب في المناطق الصحراوية ويُشكّلون مجتمعات محلية تتّسم بتماسك اجتماعي قوي. يُعدّون من أقلّ الجماعات البربرية تأثرًا بالثقافات الأجنبية في الجزائر، ويُقدِّ عددهم بحوالي 150 ألف نسمة وفقًا لإحصائيات عام 2017.
- **بربر الطوارق:** يقطن الطوارق في صحراء الهقار والمناطق المجاورة لها بأقصى الجنوب الجزائري. ورغم إتقان رجالهم للغة العربية، فإنهم لا يزالون متمسّكين بلغتهم الأمازيغية وبنظامهم القبلي والاجتماعي التقليدي.[1]
- **العرب:** دخل العرب إلى الجزائر في القرن السابع الميلادي فاتحين وناشرين للدين الإسلامي، وكان لهم دور كبير في تعريب الجزائر وشمال إفريقيا. ومن أبرز القبائل العربية التي استقرّت في البلاد قبائل بني هلال ذات الأصول الحجازية، والتي انتشرت في مختلف مناطق الجزائر. ولا تزال العديد من القبائل الجزائرية إلى اليوم تحتفظ بأسمائها المرتبطة

[1] سليم السيد: **تحليل السياسة الخارجية**، دار الجيل، بيروت، 2001، ص146.

بتلك الأصول، مثل قبيلة سيدي ماضي في منطقة الحضنة، وأولاد عدي غرب مدينتي قالمة والمسيلة. كما عُرفت قبائل بني سليم، التي تُعرف اليوم بقبائل الشعانبة، في مناطق غرداية وورقلة بالجنوب الجزائري، إلى جانب قبيلة الأعشاش في ولايتي باتنة وخنشلة.[1]

ويُقيم في الجزائر أيضًا مجموعات من أصول أوروبية، تشمل الفرنسيين والكورسيكيين والإسبان والمالطيين، وتُقدّر نسبتهم بأقلّ من 1% من إجمالي السكان حسب إحصائيات عام 2005. كما كانت هناك جالية يهودية كبيرة، إلا أن معظم أفرادها غادروا البلاد بعد الاستقلال، حيث هاجر نحو 70 ألفًا إلى فرنسا، ونحو 100 ألف إلى إسرائيل، ولم يتبقى منهم سوى حوالي مئة شخص بحلول عام 1998.

إنّ الدين الإسلامي هو الأكثر انتشارًا بين الجزائريين. فالغالبية العظمى من المسلمين في الجزائر يتبعون المذهب السني، والمذهب المالكي هو المعتمد من قبل الدولة في شؤون الإفتاء. وتوجد في الجزائر أقلية مسيحية مثل الكاثوليك الذين تعود أغلبيتهم إلى أصول أوروبية، خصوصًا الفرنسيين، بالإضافة إلى البروتستانت الذين ينحدر أغلبهم من أصول جزائرية. ويُعدّ معظمهم من الذين اعتنقوا هذه الديانة حديثًا، نتيجةً لنشاطات التبشير التي انتشرت منذ التسعينات وحتى الوقت الحاضر. ويتواجد معظمهم بشكل خاص في منطقة القبائل.[2]

[1] خالد كواش: مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، المرجع السابق، ص218.

[2] المرجع نفسه، ص218.

لم يتبقى في الجزائر سوى عدد قليل من اليهود، حيث تُشير بعض المصادر إلى أنّ تعدادهم يتراوح بين 700 و 1000 شخص، ويعيش أغلبهم في مدينة بجاية.

انتشرت الديانة البوذية في الجزائر نتيجة توافد العمالة الآسيوية إلى البلاد، بينما انتشر الإلحاد الذي يدعوا إلى الدولة المدنية اللائكية، وكان لأتباعه تأثير كبير في أعلى مستويات الجيش والأعمال.[1]

فالكثافة السكانية الإجمالية في الجزائر منخفضة، حيث تبلغ 17.24 شخصًا لكلّ كيلومتر مربع. يتركز معظم السكان في الشمال على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، حيث يشكلون حوالي 90% من إجمالي السكان، في مساحة تمثل 12% فقط من مساحة البلاد. يعيش 72.6% من الجزائريين في المناطق الحضرية. وفقًا لتقديرات عام 2018، يبلغ عدد سكان الجزائر العاصمة حوالي 2.7 مليون نسمة، تليها مدينة قسنطينة التي يقدر عدد سكانها ب 980 ألف نسمة، ثم وهران التي يسكنها حوالي 881 ألف نسمة.[2]

[1] خالد كواش، المرجع السابق، ص219.

[2] المرجع نفسه، ص220.

يختلف الأمر عن الصحراء الجزائرية التي تشهد كثافة سكانية منخفضة، إذ يبلغ عدد سكانها 1.5 مليون نسمة فقط، وهو ما يمثل 10% من إجمالي السكان، بينما تمتدّ على مساحة تُقدّر ب 88% من المساحة الكلية للبلاد.

يعود التباين في توزيع السكان في الجزائر وانخفاض الكثافة السكانية العامة إلى عوامل طبيعية. فالكثافة السكانية ترتفع في الشمال بفضل المناخ المعتدل وتوفر السهول الخصبة مثل سهل متيجة، بينما تنخفض في الإقليم الأوسط نتيجة صعوبة الظروف الطبيعية وقلة الأمطار والسهول الزراعية. أما في الصحراء، فإن الكثافة السكانية تكاد تكون معدومة بسبب قسوة المناخ ونقص المرافق، باستثناء الواحات التي توفر ظروفًا مناسبة للحياة، مثل المياه والزراعة والنشاط الاقتصادي المتنوع.

يتأثر توزيع السكان في الجزائر بشكل كبير بقطاع التشغيل، حيث تُشكّل الموانئ التجارية، والصيد البحري، والأراضي الزراعية، والمصانع، والمناجم، وشبكة النقل والمواصلات عوامل جذب رئيسية للسكان. كما أن وجود الجامعات، والمستشفيات الكبرى، بالإضافة إلى توفر شبكة المواصلات والمطارات، يسهم في تعزيز هذا التوزيع.[1]

[1] ميلود شعلال، راتول محمد: "**تنشيط السياحة الداخلية كمؤشر لرفع التنافسية السياحية بالجزائر**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج8، ع3، 2019، ص ص178-179.

المطلب الثالث : طبيعة النظام السياسي

يتميز النظام السياسي الجزائري حسب دستور الجزائر سنة 2020 ، بخاصية هامة جدا، تتمثل في توازن وتعادل شرعية رئيس الدولة المتمثل في رئيس الجمهورية مع شرعية المجلس الشعبي الوطني، عكس ماهو موجود في النظام البرلماني ، فرئيس الجمهورية يستمد شرعيته من إدارة الشعب عن طريق الانتخاب، مثله مثل البرلمان ممثلا في المجلس الشعبي الوطني الذي يستمد شرعيته هو أيضا، من إدارة الشعب، ويترتب عن هذا التوازن جملة من الآثار القانونية التي تساهم في معرفة طبيعة النظام السياسي الجزائري[1]، وينقسم النظام السياسي إلى ثلاث سلطات:

السلطة التنفيذية : وهي السلطة الملزمة بتنفيذ القوانين ووضع السياسة العامة للدولة موضع التنفيذ، وعندما نعود للتعديل الدستوري لسنة 2020نجد أنه قد أعطاها دور بارز في هيكل النظام السياسي للدولة ترتبط مكانة السلطة التنفيذية بالقواعد الدستورية وبالوضع السياسي لكل دولة خاصة في نظام ازدواج الهيئة التنفيذية، فهي : تعتبر السند الرئيسي الذي يحدد من خلاله طبيعة الحكم السائد في الدولة ويتولى السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية والوزير الأول ورئيس الحكومة حسب الحالة وأعضاء حكومته الأمة .[2]

---

[1] طيبون حكيم ، **تكييف النظام الجزائري على ضوء دستور الجزائر سنة 2020** ،مجلة الدراسات القانونية ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، جامعة يحي فارس بالمدية، مج 08, ع 01 ،جانفي 2022، ص110.

[2] مالح صورية ، **مكانك السلطة التنفيذية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020**، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن ،جامعة الجيلالي ليابس ، مج 08 ،ع 01، الجزائر،2022 ، ص ص 381،،388.

السلطة التشريعية: يمارس السلطة التشريعية في الجزائر برلمان مكون من غرفتين هما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة (مادة 114تعديل الدستور 2020)، حيث ابقى التعديل الأخير لسنة 2020 على ثنائية السلطة التشريعية ، وذلك من خلال نظام الغرفتين، لذا سنتناول النظام العضوي للغرفتين على النحو التالي :الغرفة الأولى" المجلس الشعبي الوطني " تتمثل في المجلس الشعبي الوطني الذي ينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري "فهي (المادة 121 اف1 تعديل الدستوري 2020) لمدة 5 سنوات، الغرفة الثانية" مجلس الأمة" وهو مجلس منتخب 3/2 من اعضائه عن طريق الاقتراع الغير مباشر والسري كما يعين 3/1 من طرف الجمهورية المادة (121) ، التعديل الدستوري 2020 والملاحظ من هذا أن التعديل الأخير للدستور الجزائري 2020 لم يأتي بجديد بخصوص تشكيلة مجلس الأمة.[1]

السلطة القضائية : تعتبر السلطة القضائية سلطة ثالثة تضاف إلى كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والاصل هو استقلالية السلطة القضائية وهو ما كرسه القانون الجزائري سواء في الدستور او النصوص القانونية المنظمة لعمل هذه السلطات لقد نصت العديد من الدساتير في العالم على استقلالية القضاء كونها من أهم ركائز دولة القانون وذلك تبعا لما نصت عليه المواثيق الدولية كما نرى مبدأ استقلالية القضاء من المبادئ المستقرة فالدساتير التي عرفتها الجزائر نصت على ذلك من بينها دستور 2020[2].

1 نادية مصابحية ، عيد الوهاب خريف ، **السلطة التشريعية في النظام الجزائري من . خلال اخر تعديل دستوري 2020،** مجلة آفاق للعلوم ، جامعة لونيسي علي لبليدة ، مج 07، ع 01، اكتوبر 2021،ص ص421،420.

[2] د. ثروت عبد العالي احمد ، **الحماية القانونية للحريات العامة** ، بين النص والتطبيق ،دار النهضة العربية، القاهرة،2004، ص16.

المبحث الثاني: معطيات عامة حول روسيا

روسيا هي أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، تمتد عبر قارتين: آسيا وأوروبا. عاصمتها موسكو، وتعد من القوى العظمى على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري. تاريخها طويل ومعقد، فقد كانت مركزًا للإمبراطورية الروسية، ثم الاتحاد السوفياتي، قبل أن تصبح دولة روسيا الاتحادية الحالية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991. تتنوع جغرافيتها بشكل كبير، من السهول الجليدية في الشمال إلى الغابات الكثيفة والمناطق الجبلية في الجنوب. كما تعتبر روسيا دولة غنية بالموارد الطبيعية، وخاصة النفط والغاز الطبيعي، مما يعزز دورها في الاقتصاد العالمي.(الملحق رقم02)

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي لروسيا

روسيا تعد دولة كبيرة بكل المعايير من حيث مساحتها الجغرافية التي تساهم في تشكيل الخريطة العالمية، إلى جانب تنوع سكانها من حيث الهويات الثقافية والدينية. فضلاً عن مواردها الطبيعية الضخمة التي تُعزّز من مكانتها. هذه المقومات الجيواستراتيجية جعلت منها محور اهتمام وتنافس على الصعيدين الإقليمي والدولي عبر العصور. وفي هذا السياق، سنستعرض الخريطة الجغرافيا لروسيا، مع التركيز على تنوع الأعراق والديانات فيها.

تقع روسيا في الركن الشمالي الشرقي من كتلة اليابسة الكبرى المعروفة باسم أوراسيا، حيث تحتل نحو 31.5% من مساحتها. وتشترك روسيا مع القارة في أقصى نقاطها شمالاً وشرقاً، إذ تُعد هذه النقاط أيضاً الحدود القصوى لروسيا نفسها. وبما أن روسيا تمتد عبر كل من أوروبا وآسيا، فإنها تقع في آنٍ واحد في شرق القارة الأوروبية وشمال القارة الآسيوية. يتطابق الحد الفاصل بين جزئي أوراسيا، والذي يقع داخل الأراضي الروسية، مع امتداد جبال الأورال. وعند اقتراب الطرق الحديدية والبرية من هذا الحد في بعض المناطق، تتقاطع مع الجبال، حيث تنتصب شواهد من صخور قديمة أو نصب تذكارية حديثة تشير إلى النقطة التي تفصل . أو تربط . بين "أوروبا وآسيا".[1]

تشكل الأراضي الروسية الواقعة في أوروبا نحو خُمس مساحة روسيا، أي ما يقارب 22% من إجمالي مساحتها، في حين يشمل الجزء الآسيوي ما يزيد عن ثلاثة أرباع البلاد. ويقع القلب الجغرافي لقارة آسيا في بلدة توف قرب مدينة قيزل. أما خط الطول 180 فيمر عبر جزر

[1] ألكسندر دوغين: **أسس الجيوبوليتيكيا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة وتقديم: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، الجماهيرية العظمى، طرابلس، 2004، ص130.

فارانجيل وتشوكوتك، ما يجعل بعض المناطق في أقصى الشرق الروسي تمتد إلى نصف الكرة الغربي."[1]

نظرًا لاتساع مساحتها، تحتل روسيا المرتبة الأولى عالميًا من حيث الحجم، إذ تبلغ مساحتها حوالي 17.1 مليون كيلومتر مربع، ما يجعلها تفوق بمساحتها جميع الدول الأوروبية مجتمعة. وعند المقارنة، لا يمكن تشبيه روسيا بدولة واحدة بل بقارة كاملة، فهي أكبر من كل من أستراليا والقارة القطبية الجنوبية، ولا تتفوق عليها من حيث المساحة سوى قارة أمريكا الجنوبية بفارق بسيط، إذ تبلغ مساحتها نحو 18.2 مليون كيلومتر مربع. وتتجاوز روسيا كبرى دول العالم مثل الولايات المتحدة والصين بمقدار يتراوح بين 1.6 إلى 1.8 مرة، وتفوق أوكرانيا – كبرى دول أوروبا مساحة – بما يقرب من 29 مرة.

تقع روسيا في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وتُعد رأس شيليوسكين، الواقعة في شبه جزيرة تايمير على دائرة عرض 77.43 شمالاً، أبعد نقطة قارية فيها. أما أبعد نقطة جزرية فهي رأس فيلجلي، الموجودة على جزيرة رودلف ضمن أرخبيل زمليا فرانتس–جوزيف، وتقع على دائرة عرض 81.49 شمالاً. وتفصل الأراضي الروسية عن القطب الشمالي مسافة تُقدّر بحوالي 900 كيلومتر فقط. في المقابل، تقع أقصى نقطة جنوبية لروسيا على دائرة عرض 41.11

[1] ألكسندر دوغين: أسس الجيوبوليتيكيا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، المرجع السابق، ص131.

شمالاً، في جنوب غرب جبال بازارديوزا، ضمن الجزء الشرقي من السلسلة الرئيسية لتقسيم المياه في جبال القوقاز الكبرى، على الحدود بين داغستان وأذربيجان.

تمتد روسيا بين أقصى أطرافها الشمالية والجنوبية عبر أكثر من 40 دائرة عرض، حيث تفصل بين أقصى نقطة في اليابسة القارية شمالًا ونظيرتها جنوبًا مسافة تُقدَّر بنحو 36.5 درجة عرضية، أي ما يزيد عن 4000 كيلومتر.[1]

لقد أسهم الامتداد الجغرافي لروسيا من الشمال إلى الجنوب، وفقًا لدوائر العرض، في تنوع درجات الحرارة على سطح أرضها بشكل ملحوظ، مما أدى إلى تشكل ثلاثة أحزمة مناخية رئيسية: القطبي، وشبه القطبي، والمعتدل. ونتيجة لذلك، تنوعت النطاقات البيئية داخل البلاد، بدءًا من الصحراء القطبية في أقصى الشمال، وصولاً إلى صحارى النطاق المعتدل في الجنوب.

تمتد غالبية الأراضي الروسية بين دائرتي العرض 50 و70 شمالاً، مما يجعل حوالي 20% من مساحة روسيا تقع ضمن نطاق الدائرة القطبية الشمالية.

تقع أبعد نقطة غربية في الأراضي الروسية في منطقة كالينينغراد، عند خط طول 19.38 شرقًا. ويُعد هذا الإقليم معزولًا عن باقي الأراضي الروسية، إذ تحيط به دول أخرى، في

[1] ألكسندر دوغين: أسس الجيوبوليتيكيا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، المرجع السابق، ص131.

ما يُعرف بظاهرة "الإنكلاف". وبسبب هذا الانفصال الجغرافي، فإن كالينينغراد تُشبه جزيرة تقع على بُعد نحو 500 كيلومتر إلى الغرب من الجزء الرئيسي لروسيا.

أقصى نقطة غربية في اليابسة الرئيسية لروسيا تقع شمالاً قليلاً من نقطة التقاء حدود ثلاث دول هي: روسيا، إستونيا، ولاتفيا. وتحديداً عند الحدود مع إستونيا على ضفة نهر بيديرز، وهو الرافد الأيمن لنهر داوجوفا، وذلك عند خط الطول 27.17 شرقاً.

أقصى نقطة شرقية في روسيا تقع في رأس ديجينف بشبه جزيرة تشوكوتشك، حيث يلتقي اليابس القاري مع مضيق بيرنج عند خط طول 169.40 غربًا. أما أبعد نقطة جزرية فهي جزيرة راتمانوف في جزر ديوميد بنفس الإحداثيات. يمتد عرض روسيا من الشرق للغرب على 171.20 درجة طولية أو نحو 10 آلاف كم. هذا الامتداد الواسع يسبب تنوعًا بيئيًا ومناخيًا ويؤدي إلى تباين كبير في التوقيت المحلي، حيث يوجد 10 نطاقات زمنية.[1]

المطلب الثاني: المقومات الطبيعية والبشرية

1. المقومات الطبيعية

المناخ: يوصف مناخ روسيا بأنه مناخ قاري، حيث يتميز بتباين شديد في درجات الحرارة بين فصلي الصيف والشتاء. فالصيف يتراوح بين رطب قاري في معظم روسيا الأوروبية، وشبه قطبي

[1] ألكسندر دوغين، نفس المرجع السابق، ص132.

شمالي في سيبيريا. أما الشتاء، فيكون قارس البرودة في شمال البلاد، ويمتد هذا البرد إلى المناطق الساحلية مثل سيبيريا وساحل البحر الأسود، حيث تتراوح درجات الحرارة بين بارد إلى شديد البرودة. بينما يكون الصيف معتدلاً إلى دافئ في بعض المناطق .وتشتهر روسيا بشتائها الطويل القارس، إذ تغطي الثلوج الأرض لمدة خمسة أشهر في السنة، وتمتد هذه الفترة إلى أكثر من ثمانية أشهر في أقصى شمال روسيا. لذلك تُعد حالة التجمد السائدة في معظم مناطق سيبيريا من العوائق الكبرى أمام التنمية، إذ أن النسبة القليلة من الأراضي هناك تكون صالحة للزراعة .تعاني الزراعة في روسيا من قصر مدة النمو، ومن قلة الأمطار غير الكافية. كما أن نصف الأراضي الروسية تقريباً تكون في حالة تجمد دائم، ما يؤثر سلباً على سواحل البلاد وأنهارها التي تتجمد معظم أشهر السنة.[1]

الموارد الطبيعية

تتمتع روسيا الاتحادية بمساحة شاسعة وثروات طبيعية ومعدنية ضخمة، حيث تضم حوالي 220مليون هكتار من الأراضي الزراعية، لكنها تواجه مشكلات مثل قصر فصل النمو وفي سُمح للمزارعين بامتلاك الأراضي ضمن سياسة تحرير الاقتصاد رغم أن روسيا من أهم 1992

[1] جيا إسماعيل ملا محمد، **السياسة الخارجية الروسية ما بين الدبلوماسية والنزعة العسكرية دراسة تحليلية لعهد بوتين،** رسالة ماجستير، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والادراية، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا،2021،ص29.

الدول المنتجة للغذاء عالميًا، إلا أنها لا تزال تستورد كميات كبيرة من السلع الغذائية، و تشمل صادراتها الزراعية الحبوب، البطاطس، السكر، الخضراوات، والفواكه .كما تنتج اللحوم والألبان بسبب موقعها الجغرافي، تُعد روسيا مصدرًا مهمًا للمعادن ومشتقات الطاقة كالنفط والغاز.

إن المؤشرات الدولية الراهنة أضحت تؤكد على أن المتغير الاقتصادي صار مرتكزاً أساسياً لقدرة كل دولة على الفعل الهادف والمؤثر، وإن الاقتصاد ليس سياسة صمّاء لذلك يتفاعلان وعلى نحو لم يكن مألوفاً في السابق، إذ أن الدول أضحت تتحرك تبعاً لمدى سلامة جسدها الاقتصادي، كما أن الاقتصاد القوي يدعم النظم المستقرة سياسيًا، ويجعلها أقدر على تخفيف حدة النزاعات الدينية والعرقية.[1]

تتميز روسيا بامتلاكها ثروات معدنية هائلة ومتنوعة، إذ تنتشر احتياطيات خام الحديد في الجنوب قرب الحدود الأوكرانية، إضافة إلى معادن أخرى مثل النيكل والتيتانيوم والمنغنيز في جبال الأورال .كما تحتوي البلاد على كميات ضخمة من خامات الألمنيوم، الزنك، ،والنحاس ،خاصة في مناطق سيبيريا وجبال الأورال .وتعد روسيا من أغنى الدول باحتياطيات الذهب إضافة إلى الرصاص والقصدير والفلزات النادرة .وتنتشر في البلاد أيضاً رواسب كبيرة من البوتاسيوم والمغنيسيوم والملح الصخري، إلى جانب رواسب سطحية من الملح في الجبال والوديان

[1] شيماء تركان صالح، **السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية الانتشار النووي انموذجا**، رسالة الماجستير، قسم الاستراتيجية،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،العراق، 2012،ص ص107-108.

مثل وادي فولغا .كما توجد كميات هائلة من الكبريت، مما يجعل روسيا قوة عالمية في الموارد الطبيعية التي تُعد دعامة أساسية في سياستها واقتصادها.[1]

المقومات البشرية

وفقًا لدائرة الإحصاء الروسية، بلغ عدد سكان روسيا 145,934,459 نسمة في عام 2020. يتكون الاتحاد الروسي من 83 كيانًا فيدراليًا، يشمل 21 جمهورية تتمتع معظمها بالاستقلال الذاتي في شؤونها الداخلية، بالإضافة إلى 46 إقليماً، 9 مقاطعات، 4 مناطق ذات حكم ذاتي، ومدينتين فيدراليتين هما موسكو وسانت بطرسبرغ.

يمكن تصنيف المجموعات الإقليمية إلى ستة أنواع بناءً على الانتماء، وهي: المجموعة الدينية، المجموعة ذات التقسيم الإقليمي، المجموعة المستقلة، المجموعة المتفتحة، والمجموعة ذات الانتماء الجمهوري.

تعد روسيا دولة متعددة القوميات، وقد تم التأكيد على ذلك في دستورها، حيث ورد في مقدمته: "نحن شعب روسيا الفيدرالية المتعددة القوميات". ينتمي سكان روسيا إلى نحو 70 قومية،

[1] أحمد جابر حسن عثمان، **أهداف ومحددات السياسية الخارجية الروسية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة وادراة اعمال ،مج14،ع3،جامعة حلوان، مصر،2023، ص ص170-171.

ويشكل الروس (الروسكي) حوالي 80% من إجمالي السكان، أي ما يقارب 130 مليون نسمة، بينما يشكل بقية السكان من قوميات أخرى.[1]

- **السلاف:** يشملون الروس البيض والأوكرانيين.
- **الطورانيون:** يتضمنون الأتراك، التتار، البشكير، والياقوت.
- **المنغوليون:** يتواجدون في مناطق البوريات والكالموك.
- **القفقاسيون:** يتركزون في داغستان، الشيشان، والشركس.

- **الدين:** تنص المادة 28 من الفصل الثاني في الدستور الروسي على حرية المعتقد. في روسيا، هناك حوالي 9000 طائفة دينية، حيث تهيمن المسيحية الأرثوذكسية، مع وجود 5000 كنيسة أرثوذكسية. كما توجد 150 كنيسة كاثوليكية. يُعد الإسلام الديانة الثانية في روسيا، إذ يعتنقها نحو 19 مليون مسلم روسي، ويشمل ذلك نحو 800 مسجد. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد قليل من أتباع الديانة البوذية واليهودية.

[1] اللغات في روسيا، بتاريخ 25 مارس 2025، على الرابط التالي: اللغات– في– روسيا https://mhtwyat.com

- **اللغة:** اللغة الرسمية في البلاد الروسية هناك لغات أخرى الى جانب اللغة الرسمية في أماكن مختلفة من البلاد، فمثلا في جمهورية تتارستان تعتمد اللغة التتارية الى جانب اللغة الروسية الرسمية، اللغة الروسية هي اللغة أكثر إستخداما من بين اللغات السلافية في أوروبا.[1]

- **المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي**

تتمثل المحددات السياسية بشكل رئيسي في طبيعة النظام السياسي للدولة، الذي يؤثر بشكل كبير على السياسة الخارجية. فعادة ما تعكس النظم الديمقراطية سياسات خارجية مستقرة، حيث تتمتع بالتعددية وارتفاع مستوى المشاركة السياسية. من ناحية أخرى، تميل الأنظمة التسلطية إلى تبني سياسات عدوانية وتوسعية. لكن في الواقع، تسعى الأنظمة الديمقراطية لتحقيق القوة وتتسابق على مجالات حيوية للتأثير، وتعتمد في ذلك على القوة والعنف، مبررة ذلك بنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والأقليات، كما حدث في الحرب الأمريكية على العراق. حيث يلعب الاستقرار السياسي دوراً مهماً في تشكيل السياسة الخارجية للدول، حيث يعزز قدرة الدولة على صياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها، كما يساهم في تحسين صورتها الدولية وفتح الأبواب للتعاون مع الدول الأخرى، مما يعزز ديناميكية السياسة الخارجية. مثال بارز على ذلك هو

[1] الخولي لطفي ، **الصراع على السلطة في روسيا الاتحادية**،مجلة السياسة الدولية، ع108، 1992، ص ص133-135.

الجزائر في التسعينات، حيث أدى عدم الاستقرار إلى عزلتها العالمية لأكثر من عشرة سنوات، وما زالت آثار تلك الفترة مستمرة حتى اليوم.[1]

وفقا للدستور الروسي، تعتبر روسيا الاتحادية دولة فدرالية بنظام حكم شبه رئاسي، حيث يشغل رئيس الجمهورية منصب رئيس الدولة، بينما يتولى رئيس الوزراء رئاسة الحكومة. كما تعد روسيا الاتحادية دولة ديمقراطية تمثيلية متعددة الأحزاب، مع حكومة فدرالية تتكون من ثلاث سلطات، بالإضافة إلى مؤسسات غير رسمية، وهي:

- **المؤسسات الرسمية في النظام الروسي**

1. السلطة التشريعية

هي السلطة العليا التمثيلية في الدولة الروسية، ويتكون البرلمان الروسي من مجلسين:

- **المجلس الأعلى (المجلس الفيدرالي):** هو مجلس يمثل الجمهوريات والمقاطعات في روسيا. يضم المجلس 175 عضواً يمثلون الوحدات الإدارية، حيث يكون لكل وحدة ممثلين اثنين (أحدهما يمثل السلطة التشريعية المحلية، والآخر يمثل السلطة التنفيذية المحلية).

[1] أحمد جابر حسن عثمان وأخرون: **اهداف ومحددات السياسة الخارجية الروسية**، مج 14، ع03، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان جويلية 2023، ص175.

ويتولى هذا المجلس مسؤوليات تتعلق بالحدود، واستخدام القوات المسلحة خارج البلاد، وكذلك الموافقة على إعلان حالة الطوارئ.[1]

- **المجلس الأدنى (مجلس الدوما):** يتكون من 450 عضوًا يتم انتخابهم لمدة 4 سنوات. نصف الأعضاء، أي 225 عضوًا، يتم انتخابهم من خلال الاقتراع الفردي في الدوائر الانتخابية، بينما يتم انتخاب النصف الآخر من خلال التمثيل النسبي والانتخابات بالقوائم الحزبية، بشرط أن يحصل الحزب على ما لا يقل عن 5% من الأصوات ليتم تمثيله في البرلمان. كما يشترط أن لا يقل سن المرشح عن 21 عامًا.[2]

تتولى السلطة التشريعية عدة مهام، من أبرزها: وضع القوانين، الموافقة على تعيين رئيس الحكومة ومنحه الحق في إقالة مجلس الوزراء (مسألة الثقة)، ممارسة الرقابة التشريعية،

[1] عادل عباسي، **السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2007،ص38.

[2] نورهان الشيخ: **صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص42.

التصديق على قرار رئيس الجمهورية بشأن إعلان الحرب، الموافقة على المعاهدات، ولها سلطة إقالة الرئيس.[1]

2. السلطة التنفيذية

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي عام 1991، برزت السلطة التنفيذية كأقوى قوة مؤثرة في صناعة السياسة الخارجية لروسيا .قاد الرئيس الجديد تحوّلات عميقة شملت تقوية السلطة التنفيذية ومنحها صلاحيات واسعة، مما مكّن الرئيس من تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي رغم معارضة البرلمان الروسي الدوما، وقد لعب هذا التحول دورًا كبيرًا في تعزيز العلاقة بين الرئيس والبرلمان .منذ تولي فلاديمير بوتين الحكم عام 2000 اتسع دوره في رسم السياسة الداخلية والخارجية، وخاصة في ظل التحديات الإقليمية والدولية مثل أحداث 11 سبتمبر، وغزو العراق عام 2003، والأزمة السورية منذ2011 مما عزز من نفوذ روسيا على الساحة الدولية وأبرز دور الرئيس في صنع القرار.[2]

[1] فادي خليل وآخرون: **السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج37، ع1، 2015، ص118.

[2] فادي خليل وآخرون، المرجع السابق،ص ص118-119

3. السلطة القضائية

في روسيا تتولى المحاكم مهمة تحقيق العدالة، وهي مستقلة تماماً عن السلطتين التنفيذية والتشريعية. وتتألف هذه السلطة من المحكمة الدستورية، والمحكمة العليا، ومحكمة التحكيم العليا.

- **المحكمة الدستورية:** هي هيئة قضائية مختصة بالرقابة على الدستور، ويكمن دورها في حماية النظام الدستوري وضمان الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، مع التأكيد على أهمية مبادئ الدستور في الدولة الروسية.
- **المحكمة العليا الروسية:** تُعد أعلى سلطة قضائية في روسيا، مختصة بالقضايا المدنية والجنائية والإدارية، وتقوم بالإشراف على عمل المحاكم المختلفة، بما في ذلك المحاكم العسكرية والمحاكم الفدرالية المتخصصة.
- **محكمة النقض العليا:** تُعد أعلى سلطة قضائية مختصة بحل النزاعات الاقتصادية، وتقوم بممارسة الرقابة القضائية على الأنشطة المتعلقة بها وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في القانون الفيدرالي.[1]

[1] قاسم حمدان، المرجع السابق، ص62.

المبحث الثالث: لمحة تاريخية عن العلاقات الجزائرية الروسية

تمهيد:

العلاقات الجزائرية الروسية بدأت منذ فترة طويلة، حيث كانت العلاقات بين الجزائر وروسيا تتمتع بتاريخ طويل ومعقد، خاصة بعد الاستقلال الجزائري في عام 1962. وقد شهدت تلك العلاقات تطورًا ملحوظًا في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وفي فترة ما بعد الاستقلال، كانت الجزائر تعتبر الاتحاد السوفيتي (الذي كانت روسيا جزءًا منه) حليفًا رئيسيًا في سياستها الخارجية. فقد قدم الاتحاد السوفيتي مساعدات اقتصادية وعسكرية كبيرة للجزائر، خاصة في الفترة التي تلت الثورة الجزائرية. هذه العلاقة كانت مبنية على التعاون الثوري المشترك، حيث دعمت موسكو الجزائر في محافل دولية متعددة، وكان السوفيت يزودون الجزائر بالتدريب العسكري والأسلحة. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات، لم تتأثر العلاقة بشكل كبير، بل استمرت الجزائر وروسيا في تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات. خاصة في المجال العسكري، حيث بدأت الجزائر في الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية من روسيا. كذلك، أصبحت روسيا أحد الشركاء الرئيسيين للجزائر في مجالات الطاقة والغاز والنفط.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت العلاقات الجزائرية الروسية تطورًا إيجابيًا، حيث أصبحت روسيا لاعبًا رئيسيًا في سياسة الطاقة الجزائرية، خاصة في ما يتعلق بالغاز الطبيعي. كما استمرت الجزائر في تعزيز علاقاتها الدفاعية مع روسيا، من خلال عقود شراء الأسلحة والمعدات العسكرية.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الروسية أثناء الثورة التحريرية

لطالما كانت الاعتبارات الأيديولوجية هي العامل الحاسم في تحديد علاقات موسكو وسياستها الخارجية تجاه الدول الأخرى، خصوصًا خلال عقود الحرب الباردة. فقد شكلت حركات التحرر الوطني والثورات عاملًا أساسيًا في تبني السياسات السوفياتية، إذ دعمت الاتحاد السوفياتي هذه الحركات والأحزاب الاشتراكية الثورية حول العالم، وساهم في إقامة علاقات دبلوماسية وتقديم الدعم لها. وقد كان هذا العامل سببًا رئيسيًا في فشل الاتحاد السوفياتي في إقامة علاقات واسعة مع العديد من الدول، باستثناء تلك التي شهدت مقاومة ضد الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

وبينما كان النظام الدولي يشهد تحولات عميقة في بنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لم تتمكن الاستراتيجية السوفياتية من مواكبة هذه التغيرات، لا من ناحية البعد الإنساني، ولا من خلال استيعاب مخرجات الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي . في المقابل، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من رسم ملامح النظام الدولي الجديد، من خلال تركيزها على

[1] سيار الجميل: **العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط** "**مفاهيم عصر قادم**"، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1997، ص151.

الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية، مما أضعف موقف الاتحاد السوفياتي، وأدى في النهاية إلى تفككه أمام تفوق الولايات المتحدة.[1]

ومن أبرز ملامح النظام الدولي الجديد هو انهيار الماركسية، والتي كانت تشكل الإطار الأيديولوجي الذي يحكم الاتحاد السوفياتي، مما أدى إلى تبني الأنظمة الليبرالية الغربية في الجوانب السياسية والاقتصادية[2].

ويُعتبر السقوط السريع للاتحاد السوفياتي علامة فارقة أنهت مرحلة الصراع الأيديولوجي، ووضعت حداً لنظام القطبية الثنائية. وبذلك أصبح العالم أمام واقع جديد يتمثل في نهاية الحرب الباردة، وبدء عصر مختلف وقليل الاضطراب نسبيًا، وهو ما عبّر عنه الرئيس جورباتشوف من خلال مفاهيم جديدة في السياسة الداخلية والخارجية، ومن أبرزها التفكير في إقامة شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بدا هذا التوجه واضحًا خلال حرب الخليج الثانية، حيث بدت الرغبة المشتركة في التعاون السياسي بين الطرفين من أجل ضمان الاستقرار. وقد رأت الولايات المتحدة في هذا التوجه وسيلة لتأمين مصالحها، لا سيما في المناطق الحساسة من العالم، مثل الشرق الأوسط، خصوصًا مع ازدياد التحديات الإقليمية والدولية. كما شكّل هذا التحول

[1] حسن نافعة: **الأولويات الدولية المتغيرة للوطن العربي والمتغيرات العالمية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص94.

[2] محسن خليل: **المتغيرات الدولية الجديدة وخطرها على الامن القومي**، دراسات سياسية، ع،1 1999، ص94.

بداية لانفتاح جديد في العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، رغم استمرار بعض التباينات، لا سيما في قضية انتشار الأسلحة النووية.[1]

سعت روسيا إلى تجنّب الوقوع في مشكلات محتملة مع الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقًا من قناعة بأن العلاقة مع واشنطن هي إحدى ركائز السياسات الخارجية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وتبنت الدول المستقلة عن الاتحاد نهجًا جديدًا في حساباتها الخارجية، تمثّل في إعادة توجيه سياساتها الاستراتيجية على أساس مصالحها الوطنية، من خلال مراجعة داخلية وعملية إعادة تقييم شاملة. وقد كان لهذه التوجهات الجديدة بُعد أيديولوجي، حيث تراجعت الهيمنة الأيديولوجية التي كانت سائدة في عهد الاتحاد السوفييتي، [2] لتحل محلها اعتبارات تتعلق بالمصلحة القومية.

وفي ظل هذا التحوّل، برزت مناطق نزاع أيديولوجي وجغرافي بين روسيا والولايات المتحدة، وهو ما أدّى إلى توتر العلاقة بين الطرفين. وقد أصبح التوازن الاستراتيجي عاملًا ضروريًا في بناء علاقات مستقرة بين الجانبين، لتفادي اختلالات قد تؤدي إلى صراعات جديدة.[3]

---

[1] أبو زيد محمد: القيصر في: **النظام الدولي الجديد وقضايا المنطقة العربية**، مجلة الدراسات الدولية، مج 15، ع2، ص9.

[2] جود مان، ملفين: **موسكو والشرق الأوسط خلال التسعينات**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،أبوظبي، 1996، ص ص41-50.

[3] حسن نافعة: **الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص110.

شهدت التوجهات الاستراتيجية الروسية تغيرات ملحوظة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث تمثلت هذه التغيرات في الابتعاد عن النهج الإيديولوجي الذي اتبعه الاتحاد السوفياتي، والانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عمومًا، في محاولة لإقامة علاقات جديدة. وقد ساهم سقوط الإيديولوجيات، التي كانت تحكم علاقة الاتحاد السوفياتي بدول العالم، في هذا الانفتاح، حيث سعت روسيا إلى بناء علاقات براغماتية قائمة على أساس المصالح المتبادلة. ولعبت مظاهر الحرب الباردة دورًا في تقليص هذه الإيديولوجيات، كما ساعدت الضغوط الأميركية على الدول الحليفة في دفعها لعدم منح روسيا الاتحادية مجالًا واسعًا، ما جعل روسيا تسعى إلى التقرب منها أكثر[1].

وتجدر الإشارة إلى أن تخلي روسيا عن النهج الإيديولوجي ساهم في تحسين علاقاتها مع العديد من الدول التي كانت ترفض سابقًا التوجه الروسي. فقد باتت روسيا أكثر استعدادًا لإقامة علاقات مبنية على المصالح المشتركة، خاصة مع الدول الساعية للحصول على دعم مالي لتجاوز الأزمات الاقتصادية. وبهذا الشكل، تمكنت روسيا من تعزيز حضورها من خلال إقامة استثمارات داخل هذه الدول، في الوقت الذي كانت تسعى فيه الدول الأخرى لتحقيق مصالحها

[1] لستر ثرو، تر: محمد فريد، **المتناطحون المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 1990، ص17.

الخاصة عبر الاستفادة من روسيا بصفتها الوريث الوحيد للاتحاد السوفياتي وموقعها الدائم في مجلس الأمن.

لم يكن الدور الروسي، وتحديدًا السوفييتي، أثناء الثورة التحريرية الجزائرية هامشيًا كما يتصوره البعض، بل كان محورياً في دعم القضية الجزائرية على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري، خاصة بعد عام 1955. ففي ظل اشتداد المعارك بين جبهة التحرير الوطني والقوات الاستعمارية الفرنسية، وجدت الجبهة نفسها في حاجة ماسة إلى دعم دولي يُخرج القضية من طابعها "الداخلي الفرنسي" إلى كونها قضية تحرير وطنية مشروعة. وفي هذا السياق، لعب الاتحاد السوفييتي دورًا مهمًا، فاحتضن قادة جبهة التحرير الوطني في محافل دولية كبرى، ودعمهم بقوة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ممّا ساعد على تدويل القضية الجزائرية وفضح ممارسات الاستعمار الفرنسي أمام الرأي العام العالمي[1].

ومن الناحية العسكرية، لم يتأخر الدعم السوفييتي، حيث بدأت موسكو، عبر قنوات غير رسمية وبالتنسيق مع دول صديقة كجمهورية مصر الناصرية ويوغوسلافيا، في تزويد جيش التحرير الوطني بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة، فضلاً عن تدريب عدد من المجاهدين في معسكرات

[1] محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)**، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص143-144.

خاصة داخل دول المعسكر الشرقي. وقد جاء هذا الدعم ضمن سياق الحرب الباردة، حيث رأى السوفيات في الثورة الجزائرية فرصة لتوسيع نفوذهم في إفريقيا ومواجهة السياسات الفرنسية المرتبطة بالغرب[1].

ورغم أهمية هذا الدور، فإن الكتابات الأكاديمية في العالم العربي، بل وحتى في الجزائر، لم تُسلّط الضوء بشكل كافٍ على حجم وأبعاد الدعم السوفييتي للثورة، إما لأسباب أيديولوجية أو نتيجة غياب الوثائق الرسمية التي لا تزال تخضع للسرية في أرشيفات موسكو. لكن من الدعم تظهر في شهادات المجاهدين وبعض الوثائق الدولية التي تؤكد أن الاتحاد السوفييتي كان من أبرز الداعمين الدوليين للثورة الجزائرية، سياسياً وعسكرياً.[2]

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الروسية بعد الإستقلال

تبنّت الإدارة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة رؤية استراتيجية جديدة، تقوم على فرض الهيمنة المطلقة على العالم في ظل ما اعتبرته "الفرصة الاستراتيجية" التي نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد تجسدت هذه الرؤية بوضوح في فكر بريجنسكي، أحد أبرز منظّري الاستراتيجية الأمريكية، والذي اعتبر أن روسيا ورثت تركة الاتحاد السوفيتي الضعيفة، وأن عليها أن تندمج في النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة، أو تواجه العزلة والانهيار. ولقد عبّر بريجنسكي

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص145.

[2] سعدي بزيان: **الثورة الجزائرية في مرآة الصحافة السوفياتية**، منشورات القصبة، الجزائر، 2007، ص88.

عن قناعته بأن روسيا يجب أن تُجبر على الالتزام بالقواعد الدولية، بحيث لا تكون أمامها إلا خيار واحد هو القبول بالدور المرسوم لها ضمن النظام العالمي الجديد. وبدأت روسيا عبر الزمن تميل تدريجيًا إلى تبني فكرة الهيمنة الكاملة، إذ رأت في السيطرة الأمريكية على العالم تهديدًا لمصالحها الاستراتيجية. من هذا المنطلق، فإن الرؤية الأمريكية التي تركز على السيطرة، سواء كانت عسكرية أم سياسية وثقافية، قد شكلت تحديًا دائمًا لروسيا. لم يكن العامل العسكري وحده هو المؤثر، بل كانت هناك أيضًا عوامل ثقافية وسياسية تلعب دورًا كبيرًا. حيث يرى المفكر الأمريكي بريجنسكي أن العالم في ظل السيطرة الأمريكية سيبقى غير مستقر، مؤكدًا على أهمية بقاء أبواب السيطرة مفتوحة أمام الولايات المتحدة، خصوصًا في المنطقة الأوراسية التي يعتبرها القلب الجيواستراتيجي للعالم.[1] ويُعد انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي أو الناتو تهديدًا مباشرًا لروسيا، لأنه يفقدها دورها في تحديد مستقبل المنطقة، ويعني دمج أوكرانيا في الهيكلية الغربية[2].

من هنا، يمكن فهم السلوك الروسي من خلال مجموعة من الحقائق، أهمها سعي روسيا لإنهاء الهيمنة الغربية، وحل أزماتها الداخلية، ومواجهة توسع حلف الناتو نحو حدودها، لا سيما

[1] حسن نافعة: المرجع السابق، ص ص177-178.

[2] بريجنسكي، **رقعة الشطرنج**، مركز الدراسات العسكرية، د د ن، لبنان، 1999، ص112.

مع تحركه شرقًا واقترابه من حدودها. وقد أطلقت موسكو على هذه التحركات مصطلح "الزحف الأطلسي" ووصفتها بأنها تمثل تهديدًا وجوديًا وخطرًا على أمنها القومي.

يُعد بريجنسكي من أبرز منظري السياسة الخارجية الأمريكية، حيث قدم رؤى ونظريات أسهمت في صناعة القرار داخل الإدارة الأمريكية. فقد شكّلت تصوراته الجيوسياسية[1] مرجعًا مهمًا للبيت الأبيض، ويمكن مقارنة ذلك مع السعي الأمريكي الدائم لقيادة حلف الناتو نحو التوسع شرقًا باتجاه روسيا. ومن هذا المنطلق، ناقش بريجنسكي كيفية انتقال الاستراتيجية الأمريكية من البُعد الإقليمي إلى البُعد العالمي. حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض هيمنتها على القارة الأوروبية، معتبرة ذلك جزءًا من استراتيجيتها الرامية إلى ترسيخ قواعد السيادة العالمية. وقد تبنّت الإدارة الأمريكية نظرية "الاحتواء الاقتصادي" تجاه روسيا الاتحادية، بدلًا من اللجوء إلى المواجهة المباشرة، وذلك من خلال توسيع حلف شمال الأطلسي شرقًا[2].

في هذا السياق، بدأت الولايات المتحدة بتنفيذ استراتيجيتها السياسية عبر مجلس حلف شمال الأطلسي، من خلال مشروع الشراكة من أجل السلام الذي يهدف إلى ربط الدول الأوروبية، لا سيما روسيا، بالمنظومة الأمريكية واحتوائها، كرد فعل على التغيرات العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة.

---

[1] بريجنسكي، المرجع السابق، ص94.

[2] عبد القادر محمد فهمي: **مدخل إلى دراية الاستراتيجية**، دار المجدلاوي، عمان، 2015، ص111.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة استغلت حلف الناتو كأداة استراتيجية لخدمة أهدافها في عالم أحادي القطب، حيث سعت إلى توسيع الحلف ليشمل دولًا كانت جزءًا من الاتحاد السوفييتي أو من حلف وارسو سابقًا. [1]

وقد تم هذا التوسع على مراحل، إذ انضمت ثلاث دول في المرحلة الأولى عام 1999، وهي: بولندا، وتشيكيا، والمجر. أما المرحلة الثانية فقد شهدت انضمام سبع دول عام 2004، وهي: بلغاريا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ودول البلطيق الثلاث: ليتوانيا، ولاتفيا، وإستونيا.

شهدت العلاقات الروسية الجزائرية تطورًا ملحوظًا بعد استقلال الجزائر سنة 1962، حيث كانت الاتحاد السوفيتي (روسيا حاليًا) من أوائل الدول التي اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وساندتها دبلوماسيًا وعسكريًا خلال الثورة التحريرية. وقد تعزز هذا التعاون في مرحلة ما بعد الاستقلال من خلال اتفاقيات تعاون في مجالات شتى، أبرزها التسلح، التعليم، والطاقة، مما جعل الجزائر من أبرز الشركاء الاستراتيجيين لموسكو في القارة الإفريقية. ويُعزى هذا التقارب إلى التوجه الاشتراكي الذي تبنته الجزائر في تلك المرحلة، مما سهل الانسجام الأيديولوجي والسياسي بين البلدين.[2]

---

[1] بريجنسكي، رقعة الشطرنج، المرجع السابق،ص116.

[2] بن عمارة محمد: **العلاقات الجزائرية الروسية بعد الاستقلال**، دراسة تاريخية، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2012، ص45.

وفي الختام، يمكن القول إن واقع النظام الدولي المعاصر يتسم بالتناقض، حيث تتداخل قضايا الحرب والسلام في إطار معقد، ما يعكس طبيعة هذا التناقض الذي يُعد محورًا لاهتمام الباحثين في العلاقات الدولية، ويستلزم أدوات تحليلية تتماشى مع التغيرات العالمية المستمرة.[1]

[1] محمد حسون: **استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،ع1، 2008، ص502.

الفصل الثاني

مجالات التعاون بين البلدين

شهدت العلاقات الثنائية بين روسيا والجزائر تطوراً ملحوظاً، حيث توسعت مجالات التعاون بين البلدين لتشمل قطاعات متعددة تعكس تقارب المصالح والرؤى المشتركة .وقد ساهمت الإرادة السياسية لدى قيادتي البلدين في دفع هذا التعاون نحو مستويات أعمق وأكثر شمولاً خاصة في ظل التحولات التي شهدها العالم خلال هذه المرحلة، وتجلّى هذا التعاون في مجالات استراتيجية مثل الطاقة، والصناعة العسكرية، والتبادل التجاري، إضافة إلى التنسيق السياسي والدبلوماسي .وتُعد هذه المرحلة من العلاقات الروسية الجزائرية نموذجاً للتعاون القائم على المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل، مما يجعل من الضروري تسليط الضوء على أبرز مجالات التعاون التي شكّلت ركيزة أساسية لهذه الشراكة المتنامية

المبحث الأول: المحددات السياسية

يرتكز البُعد السياسي في العلاقات الجزائرية الروسية على توافق الرؤى بين البلدين بشأن أهمية كل طرف للآخر في تحقيق مصالحهما السياسية المشتركة، والتعاطي مع القضايا والأزمات على المستويين الإقليمي والدولي. وتُعد الجزائر، من منظور روسيا، شريكًا استراتيجيًا وفاعلًا محوريًا في شمال إفريقيا وغرب المتوسط، بفضل موقعها الجيوسياسي المتميز، وقوتها العسكرية والسياسية، إلى جانب ثقلها الاقتصادي والديموغرافي. وتُعدّ الجزائر روسيا طرفًا دوليًا فاعلًا ومؤثرًا في الساحة الدولية بفضل ما تمتلكه من عناصر القوة، كما تتقاطع معها في العديد من الرؤى والمقاربات بشأن تسوية النزاعات الإقليمية والدولية. وقد شدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على دعم بلاده للنهج المتوازن الذي تتبناه الجزائر في القضايا الإقليمية والدولية، مشيرًا إلى وجود آفاق واعدة للتعاون بين البلدين لتعزيز الأمن والاستقرار في شمال إفريقيا ومنطقة الصحراء.[1]

[1] لزهر مروك، **العلاقات الروسية الجزائرية :المحددات ،الأبعاد والتطورات الراهنة**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني،مج06،ع01،جامعة الجزائر3، الجزائر،1253،2020.

وفي هذا السياق، تسعى روسيا من خلال شراكتها السياسية مع الجزائر إلى تحقيق أهداف جيوسياسية تتمثل في توسيع نفوذها وتعزيز حضورها في شمال إفريقيا وغرب البحر المتوسط، حيث تُعد الجزائر ركيزة أساسية في الاستراتيجية المغاربية لموسكو، وأحد أبرز الفاعلين في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.[1]

المطلب الأول: التعاون الديبلوماسي بين روسيا والجزائر

بدأت علاقات الروس مع الأفارقة منذ العهد القيصري، حيث التقى المسلمون والمسيحيون الروس بنظرائهم من القارة الإفريقية في المحافل الدولية، مثل موسم الحج إلى مكة المكرمة والكنائس الشرقية. ومع اندلاع الثورة البلشفية عام 1917 وتأسيس الأممية الشيوعية، شهدت العلاقات الروسية الإفريقية تطوراً ملحوظاً، تجسد في دعم موسكو للحركات المناهضة للاستعمار. كما وقّع الاتحاد السوفياتي مئات الاتفاقيات مع الدول الإفريقية، أتاحت لآلاف الطلبة الأفارقة فرصة الدراسة في الجامعات والمعاهد التقنية السوفياتية، وتلقى العديد منهم تكويناً في الأكاديميات العسكرية والسياسية. واستمرت موسكو في الحفاظ على علاقاتها مع الدول الإفريقية حتى بعد

[1] حمداني، زهير: **روسيا تطور علاقاتها المغاربية من بوابة الاقتصاد والتسلح**، 2017، https://bit.ly/2F3scjUK، تاريخ التصفح 2025/04/30.

انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، إذ بقيت روسيا عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، وشريكاً مهماً للعديد من دول الجنوب، وفي مقدمتها الجزائر.[1]

منذ استقلال الجزائر عام 1962، سارع الاتحاد السوفياتي إلى إرسال فرق متخصصة لإزالة الألغام التي خلفها الاستعمار الفرنسي، وذلك على أراضي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في خطوة تعكس دعمًا عمليًا للشعب الجزائري، وموقفًا مناهضًا لمحاولات الهيمنة الأمريكية. وقد نجحت هذه الخطوة في كسب تأييد الجزائريين، وساهمت في إحباط مشروع زرعه الاستعمار الفرنسي، حيث تمكّن الاتحاد السوفياتي من إبطال مفعول نحو 1.5 مليون لغم.[2]

تربط موسكو بالجزائر علاقات تاريخية عميقة تعود إلى الحقبة السوفياتية، وتتجلى هذه العلاقات في مجالات متعددة، أبرزها التعاون العسكري والنفطي. كما تحتفظ الجزائر بمكانة خاصة لدى روسيا بفضل دورها البارز في الساحة الدولية، لا سيما حين دعت في عام 1974، خلال جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى إقامة نظام اقتصادي دولي عادل بين دول الشمال والجنوب (NIEO). وتتشابه مواقف الجزائر مع السياسات الروسية تجاه أزمات إقليمية مثل ليبيا وسوريا، خاصة في ظل بروز ما سمي بـ"القوس الأخضر" للجهاد الإسلاموي في الشرق الأوسط، حيث أصبحت "الحرب على الإرهاب" أداة لترويض الجماعات المسلحة المتطرفة، على غرار ما جرى في التجربة الشيشانية.

---

[1] عصام بن الشيخ، **السياسية الروسية تجاه افريقيا:العلاقات الجزائرية الروسية انموذجا(1992-2022)**، مجلة العلوم القانونية والسياسية،مج14،ع1،جامعة ورقلة، الجزائر،2023،ص167.

[2] المرجع نفسه،ص 167.

تُعرف العلاقات الجزائرية الروسية باستخدامها الحازم والفعال لمبدأ "الاستخدام الحازم، والتنسيق المثمر في اللحظات الدبلوماسية الحرجة. فقد كان التعاون الجزائري الروسي واضحًا منذ عهد الحكومة الجزائرية المؤقتة التي كانت تربطها علاقات قوية بالاتحاد السوفييتي إبان الثورة الجزائرية (1954–1962)، خاصة من خلال دعمها في المحافل الدولية مثل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد تجلى هذا الدعم في مواقف ملموسة، منها امتناع الجزائر عن التصويت ضد الاتحاد السوفييتي أثناء غزو تشيكوسلوفاكيا (ربيع براغ) عام 1968، ورفضها إدانة روسيا في مجلس الأمن بسبب الأزمة الأوكرانية عام 2014، وتصويتها ضد قرار تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في 27 مارس 2022. كما عارضت الجزائر مشروع قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة يُدين غزو روسيا لأوكرانيا. وقد استفادت الجزائر من مواقف موسكو، التي بدورها كانت قد عارضت التدخل العسكري في ليبيا بحجة "مسؤولية الحماية" (R2P). كما دعمت موسكو الجزائر خلال أزمة الحراك الشعبي (22 فبراير 2019)، مؤكدة على احترام سيادة الدولة الجزائرية ودورها في ضمان السلم الأهلي واستقرار الجبهة الداخلية.[1]

[1] عصام بن الشيخ: المرجع السابق، ص168.

المطلب الثاني: المواقف الجزائرية الروسية اتجاه القضايا العربية

اتسم الموقف الروسي من القضايا العربية والثورات التي اندلعت في المنطقة، ومنها الحراك العربي، بالغموض والتباين. فقد بدا أن السياسة الروسية لم تكن تملك رؤية واضحة أو موقفًا ثابتًا، بل اتسمت بردود فعل متأخرة وسلوك انتظاري، مرّ بمراحل متباينة وصولاً إلى مواقف أكثر تحديدًا عند اشتداد المواجهة.

أولا: المواقف الجزائرية اتجاه القضايا العربية

موقف الجزائر من الحراك الثوري في التونس:

شهدت العلاقات الجزائرية–التونسية عبر التاريخ الحديث تعاونًا استثنائيًا، خاصة خلال فترة الثورة التحريرية الجزائرية، حيث احتضنت تونس العديد من الثوار وقدّمت دعمًا لوجستيًا وسياسيًا مهمًا. وقد ساهم هذا التراكم التاريخي في بناء علاقة استراتيجية بين البلدين، استمرت بعد الاستقلال في مجالات شتى، أبرزها المجال الأمني والسياسي، مما جعل تونس دائمًا حاضرة في الرؤية الجيوسياسية الجزائرية كمجال حيوي مرتبط بالأمن القومي[1].

[1] مقلاتي عبدالله، "**تأزم العلاقات الجزائرية التونسية وأثره على دعم نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في قاعدة تونس 1958 . 1959**"، مجلة الدراسات التاريخية، ع 12، 2018، ص 246.

اندلعت الثورة التونسية في ديسمبر 2010 إثر حادثة إحراق الشاب محمد البوعزيزي نفسه، والتي مثلت الشرارة التي فجرت احتجاجات شعبية عارمة ضد النظام القائم آنذاك. كانت مطالب المتظاهرين تتمثل أساسًا في الحرية والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد، وهو ما أفضى إلى انهيار نظام زين العابدين بن علي في 14 جانفي 2011. وقد شكلت هذه الأحداث منعطفًا حاسمًا في التاريخ السياسي الحديث للمنطقة، حيث تحوّلت تونس إلى أول دولة عربية تدخل مرحلة الانتقال الديمقراطي ضمن موجة "الربيع العربي". [1].

في خضم هذه الأحداث المتسارعة، اتسم الموقف الرسمي الجزائري من الثورة التونسية بالحذر والبرود النسبي. فلم تصدر الحكومة الجزائرية في تلك الفترة مواقف مؤيدة أو معارضة بشكل مباشر، بل اكتفت بتصريحات دبلوماسية تؤكد على أهمية الاستقرار ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول. وقد فُسر هذا الموقف على أنه امتداد للسياسة الخارجية الجزائرية القائمة على مبادئ الحياد وعدم الانحياز، خاصة في ما يتعلق بالقضايا السيادية للدول المجاورة[2].

تعددت القراءات لتفسير هذا التحفظ الجزائري، وكان من أبرزها التخوف من انتقال عدوى الحراك الثوري إلى الداخل الجزائري، خاصة في ظل وجود بعض الاحتجاجات المحدودة في عدة ولايات

[1] عبد العزيز بن طرمول، "ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها"، مجلة العلوم السياسية، ع 9، 2013، ص 212.

[2] بوزرعة، "الحراك العربي بين الاستبداد وإفرازات العولمة"، مجلة الفلسفة، جامعة الجزائر 2، ع 3، 2012، ص 190.

جزائرية في تلك الفترة، والتي رفعت شعارات مشابهة لتلك التي رفعت في تونس. كما أن الجزائر كانت آنذاك تمر بوضع سياسي خاص، إذ كانت تعيش حالة من "الاستقرار الهش" في ظل الجمود السياسي وهيمنة طبقة سياسية تقليدية على مفاصل الحكم، وهو ما دفع السلطات إلى اتخاذ موقف حذر من أي تغيرات فجائية في محيطها الإقليمي[1].

إلى جانب هذه المخاوف الأمنية، ارتبط الموقف الجزائري أيضًا بجملة من المبادئ الدبلوماسية التي طالما شكلت الأساس لسياستها الخارجية، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول ورفض التدخل في شؤونها الداخلية. وقد تمثل هذا في امتناع الجزائر عن إصدار بيانات رسمية أو اتخاذ مواقف تعكس دعمًا مباشرًا لأي طرف داخل الساحة التونسية، سواء خلال الثورة أو بعدها، في إطار حرصها على الحفاظ على مسافة واحدة من جميع الفاعلين السياسيين التونسيين[2].

رغم هذا الموقف الحذر، إلا أن العلاقات الجزائرية–التونسية لم تشهد قطيعة أو توترا كبيرا بعد الثورة، بل استمرت في إطار من التنسيق والتعاون الثنائي، خاصة في مجالات الأمن ومحاربة الإرهاب. فمع تزايد التهديدات الإرهابية في المنطقة الحدودية، كثفت الجزائر من تنسيقها الأمني مع السلطات التونسية، كما قدمت دعما لوجستيا واستخباراتيا مكّن تونس من الحد من اختراق

[1] الطاهر جبلي، "**التهريب عبر الحدود الجزائرية التونسية وأثره على الأمن الوطني**"، مجلة الدراسات الأمنية، العدد 5، 2014، ص 71.

[2] عبد القادر بوهندي، "**القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية**"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 8، 2020، ص 248.

الجماعات الإرهابية لمناطقها الغربية. وقد شهدت السنوات اللاحقة للثورة عدة زيارات متبادلة بين مسؤولين من البلدين، عبّرت عن رغبة مشتركة في تجاوز المرحلة الانتقالية بأقل الأضرار الممكنة وتعزيز الاستقرار في البلدين.

ولعل أبرز مظاهر التعاون بعد الثورة كان في المجال الأمني، إذ باتت الجزائر شريكًا أساسيًا في دعم قدرات تونس العسكرية والاستخباراتية، خصوصًا بعد تزايد نشاط الجماعات الإرهابية في جبال الشعانبي والمناطق الحدودية. كما عبّرت الجزائر عن استعدادها لدعم الاقتصاد التونسي من خلال تسهيلات تجارية وتدفقات مالية لتجاوز الصعوبات التي خلفتها المرحلة الانتقالية[1].

عبر على هذا الصدد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في بعث بها والتي تتضمن الاعتراف بالرئيس التونسي المؤقت بعد توليه السلطة، حيث عبر في الرسالة قائلاً بأنه يثق في نجاح العبقرية التونسية من تحقيق الرفاهية للشعب التونسي. وفي سياق نفسه اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات الأمنية والقرارات السياسية والاقتصادية بما لا يؤدي إلى وصول الثورة الجزائر.[2]

---

[1] دراسة "**تأثير التحولات السياسية العربية بعد 2011 على واقع ومستقبل التكامل العربي**"، مجلة الدراسات السياسية، العدد 7، 2015، ص 914.

[2] حموة نش، **الحراك الثوري في تونس (2011): السياق العام وردود الفعل الدولية**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 01، جامعة تسمسيلت_ الجزائر، 2022، صفحة 920.

يُستنتج من مجمل هذه المعطيات أن موقف الجزائر من الحراك الثوري في تونس اتسم بالعقلانية السياسية التي تمزج بين الحفاظ على المبادئ السيادية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية، وضرورة تأمين مصالحها الوطنية في ظل تغيرات إقليمية متسارعة. كما يعكس هذا الموقف إدراك الجزائر لأهمية استقرار تونس ليس فقط كشريك استراتيجي، بل كجار مباشر يتأثر وضعه الداخلي سلبًا أو إيجابًا بالأوضاع السياسية والأمنية على الجانب الآخر من الحدود.

موقف الجزائر من الأزمة الليبية:

تمكنت الجزائر من إدارة الملف الإقليمي رغم الضغوطات الدولية التي رافقت بداية ما يُعرف بـ"الربيع العربي"، حيث سعت إلى إيجاد مخارج دبلوماسية للأزمات الإقليمية، وتمكنت بذلك من كسب الرهان الدبلوماسي والسياسي لتسويتها، مع تأكيدها الدائم على أن الحل الأمني أو التدخل الدولي لا يؤدي سوى إلى تعقيد الأوضاع. غير أن الحالة الليبية اتسمت بخصوصية مختلفة، إذ جرى الإطاحة بالنظام الليبي عن طريق منظمة حلف شمال الأطلسي، التي تتحمل المسؤولية المباشرة في تأجيج الأزمة الليبية .ورغم ذلك، فإن موقف الانتفاضة الليبية في بدايتها كان يدعو إلى وقف أعمال العنف داخل البلاد، ويؤكد على ضرورة إيجاد حل سلمي يضمن الحقوق والمطالب المشروعة للأطراف المتنازعة. ومع تصاعد حدة العنف وتدهور الوضع الميداني، تدخل مجلس الأمن بقرار عسكري لحماية المدنيين، وهنا برز الموقف الجزائري الرافض لهذا التدخل، مؤكداً على أهمية الانتقال السلمي للسلطة في ليبيا، لما تمثله التدخلات الأجنبية من خطورة على استقرار

المنطقة[1] .ويفسر هذا الموقف اعتماد الجزائر لنهج دفاعي وحيادي في آن واحد منذ بداية الأزمة الليبية، حيث التزمت الحياد حيال ما كان يجري في ليبيا من ثورة ضد نظام العقيد معمر القذافي، تحسبًا لاحتمال انتقال الانتفاضة إلى أراضيها. ومع ذلك، فقد اعتبر الثوار هذا الحياد موقفًا سلبيًا لا يصب في مصلحتهم، إذ رأوا أن امتناع الجزائر عن دعمهم، أو على الأقل عن الاعتراف بشرعية حركتهم، وغياب قنوات الاتصال معهم، يُعد دعمًا غير مباشر للنظام .وبناءً عليه، اتخذ الموقف الجزائري طابعًا دفاعيًا تجلى في إعادة انتشار القوات المسلحة الجزائرية لتأمين الحدود مع ليبيا[2].

موقف الجزائر من القضية الفلسطينية:

تُعد القضية الفلسطينية من القضايا المحورية في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث ارتبطت بمسار النضال الوطني الجزائري منذ بداياته، إذ كانت فلسطين حاضرة في خطاب جبهة التحرير الوطني خلال الثورة كرمز مشترك للمقاومة ضد الاستعمار[3]. فقد أبدت الجزائر دعمًا ثابتًا للشعب

[1] مناصري زهرة، **سياسة الجزائر الخارجية والأزمات الإقليمية، دراسة حالة: تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية والأزمة الليبية**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 07، الجزائر، أكتوبر 2022، ص 118_119.

[2] مناصري زهرة، المرجع السابق، ص ص 118_119.

[3] أحمد شنتي، "**الجزائر والقضية الفلسطينية... صفحات من الجهاد المشترك**"، مجلة العلوم السياسية، العدد 12، 2018، ص. 35.

الفلسطيني في نضاله من أجل التحرر والاستقلال، مستندة في ذلك إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، الذي يُعد من الثوابت في سياستها الخارجية.

منذ استقلالها سنة 1962، التزمت الجزائر بدعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، خاصة في منظمة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، ورافقت النضال الفلسطيني دبلوماسيًا وميدانيًا[1]. وقد جسدت هذا الموقف من خلال احتضانها لمقر منظمة التحرير الفلسطينية، ومنحها صفة "الدولة" لأول مرة خلال القمة العربية التي احتضنتها الجزائر سنة 1988، حيث أعلن الرئيس الراحل ياسر عرفات قيام دولة فلسطين على أراضي 1967، وهو ما حظي باعتراف فوري من الجزائر[2].

في العقود الأخيرة، ورغم التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية، حافظت الجزائر على موقفها المبدئي، ورفضت موجة "التطبيع" مع الكيان الصهيوني، وأكدت أن الحل يكمن في تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس[3].

---

[1] فوزية بن رابح، "**الجزائر والقضية الفلسطينية: جدلية التاريخ والسياسة**"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 9، 2020، ص. 58.

[2] إسماعيل العربي، "**موقف الجزائر من إعلان الدولة الفلسطينية 1988**"، مجلة الشؤون العربية، العدد 30، 1990، ص. 77.

[3] عبد الرزاق مقري، **الجزائر والقضية الفلسطينية: حركة مجتمع السلم نموذجا**، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص. 247.

وصرّح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في أكثر من مناسبة أن "القضية الفلسطينية بالنسبة للجزائر هي أم القضايا"، مؤكدًا أن الجزائر لن تنضم لأي مسار لا يحترم حقوق الفلسطينيين.

كما سعت الجزائر في أكثر من مناسبة للقيام بجهود دبلوماسية لدعم فلسطين، آخرها تحركها في مجلس الأمن سنة 2024، عندما اقترحت مشروع قرار يدعو إلى وقف العدوان الإسرائيلي على غزة بعد تفاقم الوضع الإنساني هناك. ورغم الفيتو الأمريكي، واصلت الجزائر حشد الدعم الدولي للقضية، في إطار ما وصفه دبلوماسيون جزائريون بأنه "مرافعة سياسية وأخلاقية لصوت الفلسطينيين[1]".

في السياق نفسه، بادرت الجزائر منذ سنوات لاستضافة جولات حوار بين الفصائل الفلسطينية، محاولةً رأب الصدع بينها، وكان من أبرزها "إعلان الجزائر" سنة 2022 الذي جمع فتح وحماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وغيرها من التنظيمات، حيث وقّعت على وثيقة وحدة وطنية شاملة[2].

[1] عبد العزيز بن طرمول، "**دبلوماسية الجزائر تجاه العدوان على غزة 2023-2024**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 5، 2024، ص. 88.

[2] فؤاد علال، "**الدور الجزائري في المصالحة الفلسطينية: دراسة تحليلية لاتفاق الجزائر 2022**"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 17، 2023، ص. 111.

أما على الصعيد الإنساني، فقد سارعت الجزائر لإرسال مساعدات طبية وإغاثية إلى غزة في أعقاب كل عدوان، وعبّرت عن دعمها الثابت عبر قوافل تضامن رسمية وشعبية، تعبيرًا عن التزامها الأخلاقي والإنساني تجاه الشعب الفلسطيني، وقد شملت هذه المساعدات إرسال طائرات محملة بالمستلزمات الطبية والمواد الغذائية إلى مطار العريش المصري كممر نحو قطاع غزة[1].

موقف الجزائر من قضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية:

تتبنى الجزائر موقفها من قضية الصحراء الغربية انطلاقًا من منظور سياسي وإيديولوجي، وهو ما عبّر عنه البيان الصادر عن جهة التحرير الوطنية الجزائرية في ديسمبر 1975، والذي شدّد على دعم حركات التحرر، واعتبر أن الصراع القائم في الصحراء الغربية بين جبهة البوليساريو، المدعومة من طرف الجزائر، وكل من المغرب وموريتانيا، لا يمكن حله إلا بتمكين شعب الصحراء من نيل استقلاله. وقد اتسم موقف الجزائر تجاه القضية الصحراوية بالثبات وعدم التغير، حيث لم تكن لها أية أطماع ترابية في الصحراء الغربية، ويتجلى موقفها من قضية تصفية الاستعمار في الإقليم في النقاط التالية:

[1] سمية بن تومي، "**الدعم الإنساني الجزائري لفلسطين: بين المبادئ والمواقف**"، مجلة القضايا الإنسانية، العدد 9، 2021، ص. 54

1_ لا تملك الجزائر أية أطماع إقليمية في الصحراء الغربية، لكنها تعتبر نفسها معنية مباشرة بهذه القضية وبالنزاع الدائر فيها، وتؤكد أن أي حل يجب أن يراعي مصلحة الشعب الصحراوي .

2_ تدعم الجزائر كافة الجهود الأممية الرامية إلى تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية[1].

3_ تنظر الجزائر إلى قضية الصحراء الغربية بوصفها قضية تصفية استعمار، ولذلك فإن أي إجراء يُتخذ في هذا السياق لتسريع عملية تصفية الاستعمار في الأقاليم، سيحظى دائمًا بدعمها وتأييدها المستمر .وقد بيّنت الجزائر أن قضية الصحراء الغربية تندرج ضمن إطار تصفية الاستعمار، وأن الدور الذي تقوم به لا يجعلها طرفًا في النزاع، خلافًا لما ادّعاه ملك المغرب الحسن الثاني سنة 1976 حين صرّح قائلاً: "لتعلن الجزائر الحرب ضدنا مباشرة أو لتقبل السلام معنا[2]."

[1] مناصري زهرة، **سياسة الجزائر الخارجية والأزمات الإقليمية، دراسة حالة: تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية والأزمة الليبية**، المرجع السابق، ص114.

[2] المرجع نفسه ،ص 114.

ثانيا: المواقف الروسية اتجاه القضايا العربية

الموقف الروسي من الحراك الثوري في تونس

تميّز الموقف الروسي من الثورة التونسية بعدم الاكتراث وغياب التفاعل، حيث لم يصدر عن موسكو أي موقف واضح، ما عكس ارتباكًا في قراءة الواقع ومآلاته. ويُعزى ذلك إلى انعدام المصالح الروسية المباشرة في تونس، إذ لم تكن تمثل مادة جذب للقوى الإقليمية والدولية، سواء من حيث الموارد أو فرص الاستثمار، حتى على المستوى الشعبي. كما أن تونس لم تكن تشكّل أولوية ضمن الاستراتيجية الخارجية الروسية، خاصة في ظل غياب علاقات قوية بين البلدين، وهو ما يفسر الفتور الذي طبع الموقف الروسي في تلك الفترة.[1]

روسيا والحراك الثوري في مصر

اتسم الموقف الروسي من الحراك الثوري في مصر بشيء من الحيرة وعدم الوضوح. فقد حافظت موسكو على علاقات شبه طبيعية مع نظام حسني مبارك، واستمرت اللقاءات بين المسؤولين الروس ونظرائهم المصريين بشكل اعتيادي حتى أثناء ذروة الاحتجاجات الشعبية. لكن سقوط النظام جاء بشكل مفاجئ، وكأن روسيا لم تكن تولي اهتماماً جاداً لما يحدث. هذا النمط من التعاطي لم يقتصر على الحالة المصرية، بل انسحب أيضاً على الحراك في كل من البحرين

[1] نورهان– الشيخ: **محددات وآفاق العلاقات الروسية – العربية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين**، دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، العدد53، خريف2010، ص54.

والأردن والجزائر والمغرب. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الروسية–المصرية قبل اندلاع الثورة كانت قائمة ولكنها لم تتجاوز الإطار التقليدي.[1]

روسيا والحراك الثوري في ليبيا

مع انطلاق الحراك الثوري في ليبيا، حاولت روسيا التدخل بطرق مختلفة، لكنها لم تتمكن من ترجمة أهدافها ومواقفها على أرض الواقع. فعلى الرغم من تحفظها، إلا أنها رضخت لتدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) عبر امتناعها عن التصويت في مجلس الأمن على القرار رقم 1973، والذي نص على حماية المدنيين الليبيين من بطش قوات القذافي. وقد عُد هذا الامتناع موقفًا غير مباشر من روسيا، يعكس تحفظها دون معارضة صريحة. هذا الموقف أظهر تردد روسيا مقارنةً بالمواقف الدولية الأخرى، خاصة فيما يتعلق بليبيا في مارس 2011. إذ كشفت الأحداث عن مراقبة روسيا للأوضاع عن كثب، وسعيها لتقديم مقترحات تقرب وجهات النظر بين النظام والمعارضة، دون فاعلية تذكر، في ظل تسارع الأحداث وسقوط النظام خارج إطار التوقعات. ومن جهة أخرى، كانت روسيا حريصة على تأمين مصالحها في ليبيا، خاصة ما يتعلق بالاستثمارات والتعاون مع نظام القذافي، ما دفعها إلى الدخول في عمليات تفاوضية موازية، بانتظار ما يمكن أن تسفر عنه الأوضاع لاحقًا. في ذات الوقت، أبقت موسكو قنوات الاتصال

[1] نورهان– الشيخ: **السياسة الروسية اتجاه المنطقة بعد الثورات العربية: مصالح ثابتة ومعطيات جديدة، السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد فيفري 2012، القاهرة، 2012، ص12.

مفتوحة مع الثوار، محاولة بذلك إيجاد توازن بين مواقفها الثابتة وسعيها لتحقيق مصالحها. وفي هذا السياق، حرصت روسيا الإبقاء على علاقاتها بالدول العربية، مراعية تأثير الأحداث في ليبيا على الاستقرار الداخلي والإقليمي. كما سعت إلى ضمان وجود دور لها في مرحلة ما بعد الثورة، بغض النظر عن الجهة التي ستؤول إليها السلطة في النهاية.

اتهمت روسيا التحالف الدولي الذي تدخل في ليبيا بموجب قرار من مجلس الأمن بتجاوز حدود التفويض الممنوح له، واستخدامه لتحقيق أهداف سياسية خاصة تسعى إلى إحداث تغييرات جيوسياسية تخدم مصالحه. وقد عبّرت موسكو مرارًا عن رفضها لهذه التصرفات، لا سيما من خلال تصريحات رئيس الوزراء الروسي آنذاك، فلاديمير بوتين، الذي وصف الحرب على ليبيا بأنها "حرب صليبية حقيقية"، محذرًا من احتمال تدخل بري قد يغرق البلاد في دوامة من الحرب الأهلية. وسعت روسيا إلى لعب دور الوسيط في الأزمة الليبية، محاولة جذب المجلس الانتقالي للتعاون معها، تمهيدًا لدور روسي مستقبلي في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي. فقد كانت موسكو المورد الأساسي لترسانة الأسلحة الليبية في العهود السابقة، إضافة إلى امتيازاتها في قطاع النفط ومصالح أخرى، وهو ما دفعها لمحاولة العودة إلى المشهد الليبي عبر مبادرات دبلوماسية، بهدف تعزيز حضورها في المنطقة العربية من خلال بوابات ليبيا، فلسطين، وسوريا.[1]

[1] نوار خليل هاشم وأمجد زين العابدين طعمة: **الموقف الروسي من الثورات العربية ليبيا ومصر وسوريا أنموذجًا**، مجلة سياسات عربية، ع12، يناير 2015، ص117.

روسيا والمعضلة السورية

تباينت مواقف الدول الغربية والروسية تجاه القضايا الإقليمية والدولية، خاصة في ما يتعلق بالتدخلات العسكرية والصراعات الداخلية. ففي حين دعمت الدول الغربية قرارات مجلس الأمن بشأن التدخل في بعض النزاعات، عبّرت روسيا عن رفضها لهذه السياسات، معتبرة إياها مساساً بسيادة الدول وانتهاكاً للقانون الدولي.

وقد برز هذا الخلاف جلياً في المواقف المتباينة من الأزمة الليبية، حيث اعترضت روسيا على أسلوب التدخل العسكري الغربي في ليبيا، واعتبرته تجاوزاً للقرار الدولي رقم 1973، الذي نصّ على حماية المدنيين. وقد استندت روسيا في موقفها إلى تجارب تاريخية، خصوصاً في ظل تكرار التدخلات الغربية في مناطق عدة دون نتائج إيجابية، كما في العراق وأفغانستان. وفي المقابل، أكدت روسيا على أهمية الحل السياسي، ودعت إلى الحوار بين الأطراف الليبية. وقد عبّر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 27 فبراير 2012 [1]عن موقف بلاده الرافض للتدخلات الأجنبية، مشيراً إلى أن تجارب الماضي أثبتت فشل هذه السياسات، كما هو الحال في ليبيا، حيث أدى التدخل العسكري إلى زعزعة الاستقرار وخلق فراغ أمني استغلته جماعات متطرفة. حيث انتقدت روسيا بشدة تدخل حلف الناتو في ليبيا، واعتبرت أنه تم تجاوزه للمهام المنصوص عليها

[1] محمد عبد الله: **روسيا والأزمة السورية، قراءة في الأبعاد والدوافع**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2014، ص72.

في قرارات مجلس الأمن، حيث استُخدم الغطاء الدولي كوسيلة للإطاحة بالنظام الليبي، بدلاً من حماية المدنيين. كما شدّدت على ضرورة التزام جميع الدول بمبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وأشارت روسيا إلى أن الحل الوحيد يكمن في الحوار بين الليبيين أنفسهم، دون فرض إملاءات خارجية أو شروط مسبقة. وأكدت على أن التدخل العسكري لا يُسهم في تحقيق الأمن، بل يؤدي إلى مزيد من الانقسام والاضطرابات.

دعمت روسيا النظام السوري بقيادة بشار الأسد سياسيًا وعسكريًا منذ اندلاع الأزمة في 2011. واعتبرت التدخل الغربي في سوريا تهديدًا للسيادة الوطنية. وقد استخدمت حق النقض (الفيتو) عدة مرات في مجلس الأمن ضد قرارات تدين النظام السوري، مؤكدة أن الحل يجب أن يكون سياسيًا ومن خلال حوار سوري–سوري برعاية أممية.[1]

الموقف من القضية الفلسطينية

تدعم روسيا حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وتحافظ على علاقات متوازنة مع كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وتسعى للعب دور الوسيط في عملية السلام، في إطار موقفها المبدئي الرافض للتدخلات الأحادية.[2]

[1] محمد عبد الله، المرجع السابق،ص72.

[2] وزارة الخارجية الروسية: "**بيان حول الموقف من القضية الفلسطينية**"، موسكو، 2021، ص3.

المطلب الثالث: موقف الجزائر وروسيا من الأزمة الأوكرانية

موقف الجزائراتجاه الأزمة الأوكرانية

اتخذت الجزائر موقفًا يتسم بالحياد وعدم الانحياز تجاه الأزمة الأوكرانية، ملتزمة بسياسة خارجية متوازنة تعكس مبادئها القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة الوطنية .ورغم العلاقات القوية التي تربطها بروسيا، تجنبت الجزائر إصدار مواقف علنية منحازة وفضلت التركيز على مصالحها الاستراتيجية، خاصة في مجال الطاقة، حيث استفادت من الارتفاع الكبير في أسعار الغاز والنفط لتعزيز مكانتها كمزود موثوق للطاقة في أوروبا .كما سعت الجزائر إلى تقوية حضورها الدبلوماسي من خلال استقبال عدد من المسؤولين الأوروبيين والأمريكيين، في إطار المشاورات حول أمن الطاقة .وعلى الصعيد الإنساني، حرصت الجزائر على حماية رعاياها بإجلاء الطلبة الجزائريين من أوكرانيا، مع الدعوة إلى التهدئة والحوار كسبيل لحل النزاعات.[1]

موقف روسيا من الحرب الروسية الأكرانية

تعتبر الأزمة الأوكرانية من أبرز نقاط التوتر بين روسيا والغرب. ففي عام 2014، ضمت روسيا شبه جزيرة القرم، مما أثار موجة من الانتقادات والعقوبات الغربية. ترى روسيا أن تدخلها يأتي في إطار حماية السكان الناطقين بالروسية ومصالحها الجيوسياسية في البحر الأسود.

[1]عبير شليغم، "**الأزمة الروسية الأوكرانية وأثرها على الجزائر**"، مجلة السياسة العالمية ،ع3 ،2023 ، ص 472 .

وتواصل دعم الانفصاليين في إقليم دونباس شرقي أوكرانيا، رغم النفي الرسمي. وأبرز ملامح هذا الموقف هي:

- الحياد الديبلوماسي: الجزائر امتنعت عن التصويت في عدة قرارات بالأمم المتحدة تدين الغزو الروسي لأوكرانيا، مفضّلة عدم الانحياز لطرف بشكل مباشر.
- العلاقات التاريخية مع روسيا: الجزائر تعتبر روسيا شريكًا استراتيجيًا، خاصةً في مجال التسلح والطاقة. وهذا يفسّر جزئيا تحفظها عن انتقاد موسكو
- التركيز على القضايا الداخلية: الجزائر تُهمّش النقاش حول الحرب إعلاميًا ورسميًا، ولا تعطيه أولوية في خطابها السياسي، مركّزة أكثر على قضايا إقليمية ومحلية.
- رفض التدخلات الأجنبية: في تصريحاتها، تدعو الجزائر إلى احترام السيادة ووقف التصعيد، في إطار موقف عام مناهض للتدخلات العسكرية الأجنبية.
- التوازن في العلاقات الدولية: تحاول الجزائر الحفاظ على علاقات متوازنة مع كل من روسيا والغرب، خصوصًا أوروبا، التي تُعدّ شريكًا اقتصاديًا مهمًّا. [1].

[1] سمير أحمد: **أورانيا بين الشرق والغرب**، التدخل الروسي وتبعاته، دار الهدى للنشر، بيروت، 2015، ص89.

المبحث الثاني: مجالات التعاون الاقتصادي والأمني بين الجزائر وروسيا

تُعد العلاقات الجزائرية–الروسية من أبرز النماذج في التعاون الثنائي القائم على المصالح الاستراتيجية والتاريخ المشترك. فمنذ استقلال الجزائر سنة 1962، حرصت روسيا، بصفتها الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي، على الحفاظ على روابط قوية مع الجزائر، تجسدت في دعمها السياسي والاقتصادي والعسكري المتواصل[1]. وقد تعزز هذا التعاون بشكل ملحوظ بعد نهاية الحرب الباردة، حيث شهدت العلاقات الثنائية نقلة نوعية، خصوصًا في مجالي الاقتصاد والأمن. إذ تُعد الجزائر أحد الشركاء الاقتصاديين البارزين لروسيا في إفريقيا والعالم العربي، لاسيما في قطاع الطاقة والبنية التحتية[2]. أما في الجانب الأمني، فإن الشراكة بين البلدين تتمحور حول التكوين العسكري، تبادل الخبرات، وصفقات التسليح التي جعلت الجزائر من أهم زبائن السلاح الروسي في المنطقة[3]. وفي ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة، تتجه موسكو والجزائر إلى توسيع مجالات التعاون ليشمل مجالات تكنولوجية وأمنية جديدة، مما يضفي على العلاقات طابعًا استراتيجيًا طويل المدى. من هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى استعراض وتحليل أهم مجالات

---

[1] عبد العزيز محمد: **العلاقات الجزائرية الروسية:** تاريخ من التعاون الاستراتيجي، مجلة السياسة الدولية، العدد115، 2021، ص45.

[2] بن يوسف كمال: **روسيا والجزائر: شراكة اقتصادية في عالم متغير**، المجلة المغاربية للدراسات الاقتصادية والتنموية، العدد8، 2022، ص67.

[3] سعيدي نادية: **التعاون الأمني والعسكري بين الجزائر وروسيا: قراءة في الأبعاد والآفاق**، مجلة دراسات أمنية وسياسية، المجلد 5، العدد2، 2023، ص92.

التعاون الاقتصادي والأمني بين الجزائر وروسيا، مع التركيز على طبيعة هذه الشراكة، وتحدياتها المستقبلية.

المطلب الأول: التعاون العسكري بين الجزائر وروسيا

يُعدّ التعاون العسكري بين الجزائر وروسيا من أبرز أركان الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، حيث يمتدّ هذا التعاون إلى مجالات متعددة تشمل التسلح، التدريب، والصناعات الدفاعية.

وفي 30 سبتمبر 2015، بدأت موسكو حملة جوية ضد خصوم النظام السوري، شملت فصائل معتدلة وجماعات إسلامية مرورًا بـ"جبهة النصرة" (المرتبطة بتنظيم القاعدة) وحتى تنظيم "داعش"،[1] وتم تنفيذ الحملة تحت شعار محاربة الإرهاب. وقد بدا أن هذه العملية كانت مُعدة بشكل جيد وعلى درجة عالية من التنسيق العسكري والدبلوماسي، حيث تم إبلاغ إسرائيل مسبقًا لتجنب أي اشتباك، كما جرى التنسيق مع الولايات المتحدة بخصوص قواعد الاشتباك وتفادي التضارب في الأجواء السورية.[2]

أشارت بعض التقارير الإعلامية إلى أن العمليات العسكرية الروسية ستستمر لفترة زمنية تتراوح بين ثلاثة إلى أربعة أشهر، بينما ذكرت بعض الدراسات أن هناك ارتباطاً بين المدة الزمنية

[1] عايدة علي سري الدين: **البوابة السورية والعودة الروسية**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016، ص195.

[2] أحمد حلواني: "**سوريا: إعادة توازن القوى والبحث عن التسوية**"، في حال الأمة العربية 2015–2016 العرب وعام جديد من المخاطر، تحرير: علي الدين هلال، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص276.

لهذه العمليات والقدرة الاقتصادية الروسية على تحمّل تكاليفها، حيث تصل تكلفة اليوم الواحد إلى نحو 4 ملايين دولار. وقدّرت بعض التحليلات أن أقصى مدة ممكنة لاستمرار العمليات العسكرية لن تتجاوز ستة أشهر[1].

وقد مثّل لجوء روسيا إلى استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد ومباشر في سوريا مؤشراً على تحوّل جديد في سياساتها الخارجية، إذ جاء هذا التدخل دعماً للنظام السياسي القائم والحفاظ على سلطته وتعزيزها. وقد أشار القادة الروس إلى أن هذا التدخل العسكري قد حقق أهدافه المرجوة بحلول مارس 2016.[2]

المطلب الثاني: منظمة الأوبيك + وتأثيرها على العلاقات الجزائرية والروسية

تُعد منظمة الأوبك +(OPEC+) من أبرز التحالفات الاقتصادية التي أثرت بشكل ملحوظ على السياسات النفطية العالمية. وتلعب الجزائر وروسيا دورًا محوريًا داخل هذه المنظمة، مما انعكس على طبيعة العلاقات الثنائية بينهما، خاصة في الجوانب الاقتصادية والدبلوماسية.

[1] محمد سعد أبو عامر: "**تأثير التدخل الروسي في سوريا وتداعياته**"، مجلة السياسة الدولية، العدد203، المجلد51، يناير2016، ص ص 120-121.

[2] محمد سعد أبو عامر: "**النظام الدولي وتأثيره في الوطن العربي مخاطر وتحديات**"، في حال الأمة العربية 2015-2016 العرب وعام جديد من المخاطر، ص43.

أولاً: تعريف منظمة الأوبك+

الأوبك+ هو تحالف يجمع الدول الأعضاء في منظمة الأوبك ودولاً نفطية أخرى غير أعضاء، أبرزها روسيا. تأسس هذا التحالف عام 2016 عقب انهيار أسعار النفط، بهدف ضبط الإنتاج ودعم الأسعار في الأسواق العالمية.[1]

ثانيًا: دور الجزائر وروسيا داخل الأوبك+

يتمثل هذا الدور في ما يلي:

1. **الجزائر:** تُعد من الأعضاء المؤسسين لمنظمة الأوبك، وتسعى للحفاظ على استقرار السوق النفطي العالمي، لما لذلك من أهمية في اقتصادها المعتمد على المحروقات[2].
2. **روسيا:** لاعب رئيسي في الأوبك+، رغم أنها ليست عضوًا في الأوبك الأصلية. تسعى من خلال الأوبك+ لتعزيز نفوذها الاقتصادي والدبلوماسي عالميًا.[3]

ثالثًا: تأثير الأوبك+ على العلاقات الجزائرية–الروسية

تؤثر الأوبك+ على العلاقات الجزائرية الروسية في النقاط التالية:

---

[1] أحمد الطيب: **الأوبك+: تحالف النفط الجديد**، المركز العربي للأبحاث، الدوحة، 2021، ص17.

[2] المرجع نفسه، ص23.

[3] بوخالفة نبيل: **السياسة الروسية في سوق النفط العالمي**، مجلة الدراسات الدولية، العدد45، 2022، ص44.

1. **تعزيز التعاون الاقتصادي:** دفع التعاون داخل الأوبك+ إلى تقارب أكبر بين موسكو والجزائر، إذ تم تبادل الرؤى حول ضبط الإنتاج والأسعار، مما مهد الطريق لعقد شراكات في مجالات الطاقة، خاصة في الاستكشاف وتطوير حقول النفط.[1]
2. **التنسيق السياسي:** أدى التنسيق داخل المنظمة إلى تناغم أكبر في المواقف الدبلوماسية، خاصة في القضايا المتعلقة بأسواق الطاقة العالمية ومواجهة الضغوط الغربية على الدول المصدّرة للنفط.[2]
3. **تبادل الزيارات والاتفاقيات:** كثّفت الجزائر وروسيا زيارات المسؤولين وتوقيع اتفاقيات استراتيجية في مجال الطاقة، وكان للأوبك+ دور محوري في توطيد هذه العلاقات[3].

إذن، تُمثل الأوبك+ منصة استراتيجية سمحت بتقارب ملحوظ بين الجزائر وروسيا، مما انعكس بشكل إيجابي على علاقاتهما الاقتصادية والسياسية. ومن المرجح أن يستمر هذا التحالف في تعزيز هذه العلاقات في ظل التقلبات المستمرة في أسواق الطاقة العالمية.

---

[1] وزارة الطاقة الجزائرية، **تقرير حول التعاون الجزائري الروسي في مجال الطاقة**، الجزائر، 2023، ص9.

[2] بوخالفة نبيل: المرجع السابق، ص49.

[3] جريدة الشروق: "**زيارة نائب رئيس الوزراء الروسي إلى الجزائر وتوقيع اتفاقيات نفطية**"، عدد15 مارس، 2024، ص3.

المطلب الثالث: التعاون الثقافي بين روسيا والجزائر

استقبلت صبيحة اليوم وزيرة الثقافة والفنون، صورية مولوجي، وفدًا رسميًا روسيًا بقيادة سرقاي تشريومين، وزير حكومة موسكو، رئيس قسم العلاقات الدولية والاقتصاد الخارجي، الذي يقوم بزيارة إلى الجزائر العاصمة، مرفوقًا بالسفير المفوض فوق العادة لفيديرالية روسيا بالجزائر وأعضاء الوفد الرسمي لمدينة موسكو.

وأفاد بين وزارة الثقافة، أن الطرفان استعرضا في بداية اللقاء الذي جؤر بحضور إطارات مع الوزارة، واقع التعاون في مجال الثقافة والفنون بين الجزائر وروسيا، وبحث سبل تعزيز وترقية هذا التبادل وتطويره وتوسيعه وتكثيف التبادل والحركية للارتقاء بعلاقات التعاون إلى مستوى العلاقات التاريخية المتميزة التي تجمع البلدين والشعبين، خاصّةً فيما يتعلق بترميم، صيانة وحماية التراث الثقافي المادي وغير المادي، وذلك نظرًا للتجربة الكبيرة لروسيا في هذا المجال، إضافةً إلى ترقية الصناعات السينماتوغرافية، علاوةً على التبادل الثقافي بين البلدين من خلال تنظيم فعاليات ثقافية وفنية في كلا البلدين، وأكّدت وزيرة الثقافة والفنون، بالمناسبة، بأن قطاع الثقافة والفنون في الجزائر انتهى من إعداد مذكرة التفاهم والتعاون بين الحكومتين في المجال الثقافي والفني، انتظار استكمال إجراءاتها، وذلك بغرض ضمان مشاركة نوعية في مختلف المهرجانات والتظاهرات التي تنظم بالبلدين، وذلك وفقًا لتوجيهات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لما لها من أهمية في ربط المؤسسات الثقافية الجزائرية بنظيراتها الأجنبية ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي.[1]

[1] مقال: **مذكرة- تفاهم- وتعاون- بين- الجزائر- وروسيا- في- المجال- الثقافي- والفني**، متوفر على الرابط الإلكتروني: https://www.elbilad.net/culture ، في 2025/05/08، على الساعة 21:00.

ولما للّغة من دور هام وحاسم في معرفة الآخر والترويج لثقافته، رافعت الوزيرة على ضرورة تعزيز سبل تعليم اللغة الروسية بالجزائر واللغة العربية بروسيا من خلال تفعيل دور المراكز الثقافية، كما أسهمت بالمناسبة في عرض أوجه التراث الثقافي الجزائري، لا سيما ما تزخر به مدن جنوبنا الكبير من حظائر ثقافية، والتي يمكن أن تكون وجهة للسواح الروس وكذا مختلف الباحثين والمختصين.

وعلى اعتبار أن زيارة الوفد الروسي تندرج في إطار تعزيز أواصر الصداقة والتعاون الثنائي واللامركزي القائم بين البلدين، من خلال إبرام اتفاقيات ومذكرات للتعاون بين مدينة موسكو والجزائر العاصمة، عرّجت الوزيرة إلى ما تكتنزه مدينة الجزائر العاصمة من معالم ثقافية وتراثية عتيقة لا سيما حي القصبة العتيق، من جهته أعرب "سرقاي تشريومين" وزير حكومة موسكو، رئيس قسم العلاقات الدولية والاقتصاد الخارجي، عن امتنانه لهذا اللقاء الذي يشكل فرصة لاستعراض حالة التعاون في مجال الثقافة والفنون مع الجزائر، كما أكّد على أنه سيعمل على تطوير هذا التعاون والتبادل ما بين المؤسسات الثقافية في روسيا مع الجزائر، وإلى فتح آفاق جديدة وتوسيعها بما يخدم مصلحة القطاعين في البلدين، وعن رغبته في عقد اتفاقيات.[1]

[1] مقال: مذكرة- تفاهم- وتعاون- بين- الجزائر- وروسيا- في- المجال- الثقافي- والفني، المرجع السابق.

المبحث الثالث: التنافس الدولي وأثره على العلاقات الجزائرية الروسية

تُعد العلاقات الجزائرية الروسية من أقدم العلاقات التي ربطت الجزائر بدولة كبرى منذ استقلالها، إذ تعود جذورها إلى دعم الاتحاد السوفيتي للثورة الجزائرية وتأسيس علاقات استراتيجية في مجالات متعددة، لا سيما الدفاع والطاقة. ومع تطور النظام الدولي، شهدت هذه العلاقات محاولات للتجديد والتقارب، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وصعود روسيا كقوة فاعلة تبحث عن موطئ قدم في إفريقيا.

ورغم الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لكل من الجزائر وروسيا، إلا أن العلاقات الثنائية بين البلدين لم ترتقِ إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وهو ما يدفع إلى دراسة المعوقات التي حالت دون تطويرها بالشكل المنشود.

وتتعدد هذه المعوقات بين عوامل داخلية وأخرى خارجية، ترتبط بمحددات السياسة الخارجية للبلدين، وبطبيعة البيئة الدولية الراهنة، إضافة إلى التحديات الاقتصادية والبُعد الثقافي الشعبي للعلاقات.[1]

[1] بوزيد عبد الكريم: **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الدولية**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2020، ص36.

المطلب الأول: التنافس الأمريكي

بعد انتهاء الحرب الباردة، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من السياسات الجديدة على مختلف المستويات، سواء الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية، بما يتماشى مع التغيرات العالمية المتسارعة. فعلى الصعيد الاقتصادي، أولت أمريكا اهتمامًا كبيرًا لهذا الجانب، باعتباره مفتاحًا لفهم وتحليل توجهاتها في السياسة الخارجية. وسعت إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والإقليمي، من خلال فتح الأسواق وتعديل التشريعات بما يتوافق مع مبادئ حرية التبادل التجاري.[1]

ترتكز السياسة الخارجية الأمريكية على قناعة مفادها أن إحكام سيطرتها على الساحة العالمية يشكل الضمانة الأساسية والأولى لاستمرار قيادتها للعالم. وقد تعزز هذا التوجه بشكل خاص بعد تراجع الخطر الذي كان يشكله الاتحاد السوفياتي سابقًا كمنافس قوي، وبعد صعود العولمة التي ارتبطت إلى حد بعيد بالولايات المتحدة. ومن خلال هذا الواقع، أدرك الأمريكيون أن القوة الاقتصادية أصبحت أداة فعالة لتكريس مكانتهم كقوة عالمية، في ظل سعيهم للحد من المنافسة الدولية، سواء في أوروبا أو آسيا.[2]

---

[1] ميلود العطري: **السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008/2007، ص93.

[2] سعد شاكر شبلي: **الاستراتيجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص89.

لم تقتصر الهيمنة الأمريكية على الجانب السياسي فحسب، بل سعت الولايات المتحدة إلى بسط نفوذها على مختلف المجالات، وفي مقدمتها المجال الاقتصادي. فقد تبنت سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم، وعملت على تعزيز سيطرتها على الاقتصاد العالمي. وتسعى أمريكا جاهدة إلى منع أي دولة أو تكتل من منافستها على الساحة الدولية، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، وذلك من خلال تبني نظام اقتصادي جديد في منطقة شرق المتوسط، مستعينة بأدوات محلية من داخل المنطقة، مع التركيز على تكثيف وجودها العسكري هناك.[1]

المطلب الثاني: التنافس الفرنسي

تُعد الجزائر محورًا استراتيجيًا هامًا في منطقة شمال إفريقيا، وقد كانت تاريخيًا محل اهتمام القوى الدولية الكبرى، خاصة فرنسا وروسيا. شهدت العلاقات الجزائرية الروسية تطورًا ملحوظًا في العقود الأخيرة، وهو ما أثار حفيظة فرنسا التي تعتبر الجزائر مجالًا تقليديًا لنفوذها. في هذا السياق، تتجلى مظاهر التنافس الفرنسي الروسي على تعزيز الشراكات مع الجزائر في مجالات عدة، من أبرزها الطاقة، التسليح، والدبلوماسية.

[1] حيدر علي حسين: **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي**، دار الكتب العلمية والنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص48.

أولاً: تطور العلاقات الجزائرية الروسية

شهدت العلاقات الجزائرية الروسية (والسوفياتية سابقًا) مسارًا تصاعديًا منذ الاستقلال عام 1962، حيث كانت موسكو من أوائل الداعمين للثورة الجزائرية. وقد تطورت هذه العلاقات لتشمل مجالات استراتيجية، أبرزها التعاون العسكري، حيث تعتبر روسيا المورد الأول للسلاح إلى الجزائر، إضافة إلى التعاون في مجالات الطاقة، التعليم، والاقتصاد. هذا التقارب منح موسكو موطئ قدم هام في منطقة المغرب العربي[1].

ثانيًا: المصالح الفرنسية في الجزائر

تحتفظ فرنسا بعلاقات تاريخية عميقة ومعقدة مع الجزائر، تعود إلى الفترة الاستعمارية (1830–1962). وتحرص باريس الحفاظ على نفوذها الاقتصادي والثقافي في البلاد، من خلال الاستثمارات، الجالية الجزائرية الكبيرة في فرنسا، والروابط اللغوية والثقافية. إلا أن هذا النفوذ يشهد تحديات متزايدة، خاصة مع تزايد علاقات الجزائر بروسيا والصين[2].

[1] بوحالة محمد: **العلاقات الجزائرية الروسية بعد الحرب الباردة**، مجلة السياسة الدولية، العدد210، 2022، ص ص 45–47.

[2] دوفيلي وجان: **فرنسا والجزائر: تاريخ من التوتر والتداخل**، دار غاليمار، باريس،2019، ص ص 122–125.

ثالثًا: مظاهر التنافس بين فرنسا وروسيا

يتجلى التنافس الفرنسي الروسي على الجزائر في عدة مجالات:

1. الطاقة: تسعى فرنسا، عبر شركاتها الكبرى كـ"توتال"، للولوج إلى قطاع الطاقة الجزائري، لكن روسيا، عبر "غازبروم" و"لوك أويل"، تُعد شريكًا مهمًا للجزائر في الغاز والنفط.[1]
2. التعاون العسكري: بينما تزود روسيا الجزائر بأغلب احتياجاتها من الأسلحة، تحاول فرنسا إقناع الجزائر بالتحول نحو الأسلحة الغربية، لكن دون نجاح كبير حتى الآن.[2]
3. النفوذ السياسي: تحاول فرنسا التأثير على القرار السياسي الجزائري من خلال زيارات رفيعة المستوى، غير أن الجزائر تميل إلى توسيع هامش استقلالها بالتقارب مع موسكو.[3]

رابعًا: مواقف الجزائر ومبدأ عدم الانحياز

تسعى الجزائر إلى الحفاظ على توازن في علاقاتها الدولية، وتتبنى مبدأ "عدم الانحياز" الذي يُمكّنها من تنويع شراكاتها دون الخضوع لمحاور. وفي ظل التحولات الجيوسياسية، وجدت الجزائر

---

[1] المركز الجزائري للدراسات الاستراتيجية: **تقرير آفاق الطاقة في الجزائر**، الجزائر، 2023، ص ص 34-36.

[2] صحيفة لومند: **مقال الجزائر والصفقات العسكرية مع روسيا**، 12 مارس 2023، ص9.

[3] وكالة سبوتنيك: **تقرير حول زيارة لافروف إلى الجزائر**، أفريل 2023، ص ص 3-4.

في روسيا شريكًا استراتيجيًا لا يربط تعاونه بشروط سياسية، خلافًا للنهج الفرنسي الذي يُنظر إليه أحيانًا على أنه وصائي.[1]

إذن، من هنا يمكن القول بأن التنافس الفرنسي الروسي على الجزائر يُمثّل انعكاسًا لتحولات أوسع في النظام الدولي، حيث تسعى القوى الكبرى لتعزيز نفوذها في المناطق الاستراتيجية. وفي هذا السياق، تواصل الجزائر اعتماد سياسة خارجية متوازنة تحفظ لها استقلال قرارها السيادي، وتسمح لها بالاستفادة من الشراكات المتعددة دون الارتهان لأي طرف.

المطلب الثالث: التنافس الطاقوي بين الجزائر وروسيا

تشهد العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وروسيا تطورًا ملحوظًا، غير أن هذا المسار لا يخلو من تحديات اقتصادية تعرقل تعميق الشراكة بين البلدين. وتتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:

1. الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، كما تعد روسيا من أكبر مصدري الطاقة عالميًا، ما يخلق نوعًا من التنافس بدلًا من التكامل في هذا المجال، ويحد من فرص التعاون في قطاعات بديلة.[2]

[1] مقابلة مع وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، **قناة روسيا اليوم**، بث يوم 22 أكتوبر 2022، ص6.

[2] بن عبو سمير: **الاقتصاد الجزائري بين التحديات والرهانات**، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2020، ص 115.

2. ضعف الاستثمارات المتبادلة

رغم توقيع عدة اتفاقيات، لا تزال مستويات الاستثمار الروسي في الجزائر محدودة، بسبب العراقيل البيروقراطية في الجزائر، وصعوبات التحويل المالي، ونقص الثقة في المناخ الاستثماري.[1]

3. غياب التنوع في المبادلات التجارية

تتركز المبادلات التجارية بين البلدين في عدد محدود من السلع، خاصة الأسلحة والمنتجات الطاقوية، مما يجعل العلاقة عرضة لتقلبات السوق الدولية، ويمنع تطوير قاعدة تجارية أكثر تنوعًا واستقرارًا.[2]

4. تأثير العقوبات الغربية على روسيا

نتيجة الحرب في أوكرانيا، تواجه روسيا عقوبات اقتصادية غربية تحد من حركتها المالية الدولية، ما يؤثر بشكل غير مباشر على قدرتها على تنفيذ مشاريع اقتصادية مشتركة مع الجزائر.[3]

5. التحولات الجيوسياسية العالمية

---

[1] كريم عبد القادر: **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد12، الجزائر، 2021، ص92.

[2] بوغرارة نسيم: **تحليل بنية المبادلات التجارية الجزائرية الروسية**، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية، العدد18، الجزائر، 2022، ص134.

[3] عليوي أحمد: **تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي**، مجلة الدراسات الدولية، العدد9، 2023، ص 77.

تسعى الجزائر إلى تنويع شركائها الدوليين، مما يضع علاقتها مع روسيا في سياق تنافسي مع قوى اقتصادية أخرى كالصين والاتحاد الأوروبي، ويخلق نوعًا من الحذر في رسم الاستراتيجية الاقتصادية الثنائية.[1]

وفي الختام، تبقى العلاقات الاقتصادية بين روسيا والجزائر واعدة، إلا أن تجاوز التحديات المذكورة يتطلب إصلاحات داخلية من الطرف الجزائري، وتكيّفًا روسيًا مع الواقع الجديد للعلاقات الدولية.

[1] مسعودي فاطمة: **التحولات الجيوسياسية وتأثيرها على السياسة الخارجية الجزائرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2023، ص 101.

الخاتمة

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية :

- لعب العامل التاريخي دورًا مهمًا في تعزيز العلاقات الجزائرية الروسية، حيث تعود جذور هذه العلاقة إلى عقود طويلة، لا سيما خلال فترة الاتحاد السوفياتي، الذي دعم الثورة الجزائرية سياسيًا وعسكريًا، مما خلق نوعًا من الثقة المتبادلة التي استمرت حتى بعد انهياره
- ،تميزت العلاقات بين البلدين خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019 بالديناميكية والمرونة رغم التحولات الجيوسياسية الدولية، نتيجة حرص الطرفين على الحفاظ على قنوات التواصل السياسي وتعزيز الشراكة الاقتصادية والعسكرية.
- شهدت العلاقات الاقتصادية تطورًا تدريجيًا، حيث سجلت المبادلات التجارية بين الجزائر وروسيا نموًا ملحوظًا، وبرز التعاون في قطاعات حيوية مثل الطاقة، خاصة في مجالي الغاز والنفط، إلى جانب الصناعة والتعليم العالي، ما يعكس إرادة سياسية لدى الطرفين لتوسيع مجالات التعاون.
- حافظ قطاع الدفاع على مكانته كركيزة أساسية في العلاقات الثنائية، حيث واصلت الجزائر الاعتماد على الشريك الروسي في مجال التسلح، مما يعكس استمرارية الثقة في جودة الصناعات العسكرية الروسية واستقرار التعاون في هذا المجال.
- برز التعاون في مجال الطاقة كأحد أهم محاور العلاقة، إذ تلعب الجزائر وروسيا دورين بارزين داخل منظمة "أوبك"و"أوبكمن خلال التنسيق في سياسة الإنتاج والحفاظ على استقرار الأسواق النفطية، مما يعكس تقاربًا في الرؤى الاقتصادية الاستراتيجية.
- على المستوى السياسي، شهدت الفترة المدروسة تنسيقًا في المواقف داخل المحافل الدولية، لا سيما فيما يتعلق بمبادئ السيادة وعدم التدخل، وهو ما يعكس مستوى من التفاهم السياسي بين البلدين.

الملاحق

الملحق رقم01: توضح الموقع الجغرافي للجزائر:

[1]

[1] الموقع الجغرافي للجزائر، موقع ويكيبديا، الشبكة الدولية للمعلومات:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1 تم الإطلاع 26-05-2025

الملحق 02: الموقع الجغرافي لروسيا

[1]

[1] الموقع الجغرافي لروسيا، موقع الجزيرة، المرجع السابق، تم النشر 22-03-2024. تم الإطلاع عليه 05،23-2025.

قائمة المصادر والمراجع

1. المصادر

- جريدة الشروق: "**زيارة نائب رئيس الوزراء الروسي إلى الجزائر وتوقيع اتفاقيات نفطية**"، عدد15 مارس، 2024.
- صحيفة لومند: **مقال الجزائر والصفقات العسكرية مع روسيا**، 12 مارس 2023.
- مقابلة مع وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، **قناة روسيا اليوم**، بث يوم 22 أكتوبر 2022.
- وزارة الخارجية الروسية: "**بيان حول الموقف من القضية الفلسطينية**"، موسكو، 2021.
- وزارة الطاقة الجزائرية، **تقرير حول التعاون الجزائري الروسي في مجال الطاقة**، الجزائر، 2023.
- وكالة الأنباء الجزائرية، 2020.
- وكالة سبوتنبك: **تقرير حول زيارة لافروف إلى الجزائر**، أفريل 2023.

2. المراجع

أولا: الكتب

- ثروت عبد العالي احمد ، **الحماية القانونية للحريات العامة** ، بين النص والتطبيق ،دار النهضة العربية، القاهرة،2004
- إبراهيم الفاعوري، **جغرافية الوطن العربي**، عمان: دار الحامد للنشر، 2011.
- أحمد الطيب: الأوبك+: **تحالف النفط الجديد**، المركز العربي للأبحاث، الدوحة، 2021.

- أحمد حلواني: "**سوريا: إعادة توازن القوى والبحث عن التسوية**"، في حال الأمة العربية 2015-2016 العرب وعام جديد من المخاطر، تحرير: علي الدين هلال، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016.
- إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الجزائر**: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (د س).
- ألكسندر دوغين: **أسس الجيوبوليتيكيا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة وتقديم: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، الجماهيرية العظمى، طرابلس، 2004.
- بريجنسكي، **رقعة الشطرنج**، مركز الدراسات العسكرية، د د ن، لبنان، 1999.
- بن عبو سمير: **الاقتصاد الجزائري بين التحديات والرهانات**، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2020.
- بن عمارة محمد: العلاقات الجزائرية الروسية بعد الاستقلال، دراسة تاريخية، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2012.
- جود مان، ملفين: موسكو والشرق الأوسط خلال التسعينات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،أبوظبي، 1996.
- حسن نافعة: **الأولويات الدولية المتغيرة للوطن العربي والمتغيرات العالمية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986.
- حيدر علي حسين: **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي**، دار الكتب العلمية والنشر والتوزيع، عمان، 2013.

- دوفيلي وجان: **فرنسا والجزائر: تاريخ من التوتر والتداخل**، دار غاليمار، باريس،2019.
- ،الديوان الوطني للإحصائيات .**الجزائر بالأرقام :نتائج 2012-2014**، نشرة رقم 45 ،الجزائر الديوان الوطني للإحصائيات، 2015
- ستيفن وايت: **مفاتيح السياسة الروسية**، ترجمة: حنان كسروان، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2017.
- سعد شاكر شبلي: **الاستراتيجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- سعدي بزيان: **الثورة الجزائرية في مرآة الصحافة السوفياتية**، منشورات القصبة، الجزائر، 2007.
- سليم السيد: **تحليل السياسة الخارجية**، دار الجيل، بيروت، 2001.
- سمير أحمد: **أورانيا بين الشرق والغرب، التدخل الروسي وتبعاته**، دار الهدى للنشر، بيروت، 2015.
- سيار الجميل: **العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط "مفاهيم عصر قادم"**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1997.
- شوقي أبو خليل، **أطلس دول العالم الإسلامي جغرافي تاريخي اقتصادي**، لبنان: دار الفكر المعاصر، 2003.
- صالح سعود: **الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الآن**، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- عايدة علي سري الدين: **البوابة السورية والعودة الروسية**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016.
- عبد القادر محمد فهمي: **مدخل إلى دراية الاستراتيجية**، دار المجدلاوي، عمان، 2015.
- عبد الناصر جابي، **النظام السياسي الجزائري: المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال**، دار توبقال للنشر، الجزائر، 2013.
- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2001.
- قاسم حمدان، **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز**، ط1، لندن، جانفي 2016.
- لستر ثرو، تر: محمد فريد، **المتناطحون المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 1990.
- لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكرين والسياسيين**، دار المعرفة للنشر، د ط، الجزائر، د س.
- ليلى إبراهيم: **العلاقات الروسية–الغربية بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016.
- محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962)**، دار الأمة، الجزائر، 2004.

- محمد العربي ولد خليفة: **إشعاع الثورة الجزائرية وأبعادها الجيوسياسية- الديبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962**، ط2، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
- محمد الهادي لعروق، سمير بوريمة، **أطلس الجزائر والعالم، الجزائر**: دار الهدى للنشر، (د س).
- محمد سعد أبو عامر: "**النظام الدولي وتأثيره في الوطن العربي مخاطر وتحديات**"، في حال الأمة العربية 2015-2016 العرب وعام جديد من المخاطر.
- محمد عبد الله: **روسيا والأزمة السورية، قراءة في الأبعاد والدوافع**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2014.
- محمد موسى محمود، **موسوعة الوطن العربي**، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2008.
- محمد هناد، **النظام السياسي الجزائري: قطيعة أم استمرار؟ كتاب وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي**، دار توبقال للنشر، ط1، 1998.
- مسعودي فاطمة: **التحولات الجيوسياسية وتأثيرها على السياسة الخارجية الجزائرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2023.
- مصطفى أحمد أحمد، **حسام الدين إبراهيم عثمان، الموسوعة الجغرافية (الدول-الولايات-المقاطعات)**، القاهرة (مصر): دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.
- نورهان الشيخ: **صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

- الهادي قطش، **أطلس الجزائر والعالم (طبيعيا- بشريا- اقتصاديا- سياسيا)**، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2010.

ثانيا: الرسائل الجامعية والأطروحات

- الديوان الوطني للإحصائيات ، **الجزائر بالأرقام نتائج 2016-2018**، رقم49، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع ،الجزائر،2021

- جيا إسماعيل ملا محمد، **السياسة الخارجية الروسية ما بين الدبلوماسية والنزعة العسكرية دراسة تحليلية لعهد بوتين**، رسالة ماجستير، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والادراية، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا،2021

- خديجة عباس، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر –دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، رسالة ماجيستر، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010.

- سليم العايب، **الديبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، رسالة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر (باتنة): قسم العلوم السياسية، 2011.

- شيماء تركان صالح، **السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية الانتشار النووي انموذجا**، رسالة الماجستير، قسم الاستراتيجية،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،العراق، 2012.

- عبد السلام قريقة، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي**، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004.

- محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008.

- منير مباركية: **استراتيجية القوى الكبرى في مواجهة سياسة الاحتواء الأمريكية: حالتي الصين وروسيا**، مذكرة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة، 2008.

- ميلود العطري: **السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008/2007.

- نجاة مدوخ: **السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة "دراسة حالة سوريا 2010**-2014، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

ثالثا: المجلات والمقالات العلمية

- أبو زيد محمد: القيصر في: **النظام الدولي الجديد وقضايا المنطقة العربية**، مجلة الدراسات الدولية، المجلد 15، العدد2.

- أحمد جابر حسن عثمان وأخرون: **اهداف ومحددات السياسة الخارجية الروسية**، المجلد 14، العدد03، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان جوبلية 2023،

- أحمد جابر حسن عثمان، **أهداف ومحددات السياسية الخارجية الروسية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة وادراة اعمال ،مج14،ع3،جامعة حلوان، مصر،2023،

- أحمد عثمان، **بسادات نصر الدين، التنافس الطاقوي الأمريكي-الأوروبي على السوق الجزائرية**، مجلة الفكر القانوي والسياسي،مج6،ع1، جامعة محمد بن بلة وهران2، وهران،2022.

- بن يوسف كمال: **روسيا والجزائر: شراكة اقتصادية في عالم متغير**، المجلة المغاربية للدراسات الاقتصادية والتنموية، العدد8، 2022.

- بوبكر بداش، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسة**، "مجلة رؤية استكشافية واحصائية"، العدد 22، القاهرة، 2014.

- بوبكر بداش، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسة**، "مجلة رؤية استكشافية واحصائية"، العدد 22، القاهرة، 2014،

- بوحالة محمد: **العلاقات الجزائرية الروسية بعد الحرب الباردة**، مجلة السياسة الدولية، العدد210، 2022.

- بوخالفة نبيل: **السياسة الروسية في سوق النفط العالمي**، مجلة الدراسات الدولية، العدد45، 2022.

- بوزيد عبد الكريم: **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الدولية**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2020.

- بوغرارة نسيم: **تحليل بنية المبادلات التجارية الجزائرية الروسية**، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية، العدد18، الجزائر، 2022.

- تهامي محمد، جعفورة مصعب، **مشاكل البيئة السهبية في الجوائر**، مجلة التمكين الاجتماعي،مج1،ع4،جامعة عمار ثليجي، الجزائر،2019.
- خالد صديق خوجة، يحي لعمارة محامد: **تطور فئة الشباب في الجزائر (1966-2018)**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد06، العدد01، 2020.
- خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، العدد1، الجزائر، 2004، ص216.
- رشيد مياد، **دراسة في الأطار الجغرافي والتاريخي لإقليم التيطري**، مجلة قبس لدراسات الإنسانية و الأجتماعية،مج7،ع02،جامعة يحي فارس، المدية، 2023،
- سعيدي نادية: **التعاون الأمني والعسكري بين الجزائر وروسيا: قراءة في الأبعاد والآفاق**، مجلة دراسات أمنية وسياسية، المجلد 5، العدد2، 2023.
- عبد العزيز محمد: **العلاقات الجزائرية الروسية: تاريخ من التعاون الاستراتيجي**، مجلة السياسة الدولية، العدد115، 2021.
- عصام بن الشيخ: **السياسة الروسية اتجاه إفريقيا: العلاقات الجزائرية الروسية أنموذجًا (1992-2022)**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد14، العدد01، الجزائر، أفريل 2023.
- علي بوعناقة وعبد العالي دبلة، **الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر**، المستقبل العربي، العدد 225، نوفمبر 1997.

- عليوي أحمد: **تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي**، مجلة الدراسات الدولية، العدد9، 2023.

- عمر فرحاتي، **النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جوان 2002.

- فادي خليل وآخرون: **السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج37، ع1، 2015

- فادي خليل وآخرون: **السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد37، العدد1، 2015.

- كريم عبد القادر: **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد12، الجزائر، 2021.

- محسن خليل: **المتغيرات الدولية الجديدة وخطرها على الامن القومي**، دراسات سياسية، العدد1، 1999.

- محمد حسون: **استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد1، 2008.

- محمد سعد أبو عامر: "**تأثير التدخل الروسي في سوريا وتداعياته**"، مجلة السياسة الدولية، العدد203، المجلد51، يناير2016.

- محمد عبد الرحمان يونس العبيدي: **موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية: الثورة السورية أنموذجًا**، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد31، المجلد10، 2013.

- ميلود شعلال، راتول محمد: **تنشيط السياحة الداخلية كمؤشر لرفع التنافسية السياحية بالجزائر**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد8، العدد3، 2019.

- نوار خليل هاشم وأمجد زين العابدين طعمة: **الموقف الروسي من الثورات العربية ليبيا ومصر وسوريا أنموذجًا**، مجلة سياسات عربية، العدد12، يناير 2015.

- نور الدين حاروش، **استراتيجية إدارة المياه في الجزائر**، "مجلة دفاتر السياسة والقانون"، العدد07، الجزائر، جوان 2012.

- الهذبة مناجلية، **الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر**، مجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية،ع26،جامعة باخي مختار، عنابة،2017.

- دريش أحمد، **التوزيع الجغرافي للمعالم والمواقع السياحية في الجزائر**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية–بحوث ودراسات–مج6،ع2،جامعة البليدة2، الجزائر،

- نورهان– الشيخ: **السياسة الروسية اتجاه المنطقة بعد الثورات العربية: مصالح ثابتة ومعطيات جديدة**، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد فيفري 2012، القاهرة، 2012.

- نورهان- الشيخ: **محددات وآفاق العلاقات الروسية – العربية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين**، دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، العدد53، خريف2010.

رابعا: المواقع الإلكترونية

- تبون في بشار يقوم بمراجعة الدستور وتغيير قانون الإنتخابات، في 2020/08/24، متاح على الموقع: https://www.joradp.dz/trv/aconsti.pdf

- حمداني، زهير: روسيا تطور علاقاتها المغاربية من بوابة الاقتصاد والتسلح، 2017، https://bit.ly/2F3scjUK.

- سناء سمارة وراما أحمد، مقومات المجتمع الجزائري، https://mawdoo3.com.

- اللغات في روسيا، بتاريخ 25 مارس 2025، على الرابط التالي: اللغات- في- روسيا https://mhtwyat.com

- مدونة العمران في الجزائر، تضاريس الجزائر، متاح على: htm/ digiurbs.blogspot.vom/2012/11/blod-bodt.

- مقال: مذكرة- تفاهم- وتعاون- بين- الجزائر- وروسيا- في- المجال- الثقافي- والفني، متوفر على الرابط الإلكتروني:https://www.elbilad.net/culture .

- وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، سفارة الجزائر ببروكسل، 2023، متاح على الرابط: https://embbrussels.mfa.gov.dz/

- https://www.google.com/search?qtbm=isch&tbo=u&source=univ&sa=X&ei=g5F WVeLdFonoUqfDgbgC&ved.

خامسا: الملتقيات والمؤتمرات

- محمد هشام فريجة، الأمن المائي تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، ملتقى ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ديسمبر 2014-2015.
- المركز الجزائري للدراسات الاستراتيجية: تقرير آفاق الطاقة في الجزائر، الجزائر، 2023.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي: التقرير الرسمي، جلاسكو، 2021.

فهرس الموضوعات

مقدمة .....أ-خ

الفصل الأول : معطيات حول الدراسة

المبحث الأول: معطيات عامة حول الجزائر..... 9

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي للجزائر 10

المطلب الثاني: المقومات الطبيعية والبشرية.....14

المطلب الثالث : طبيعة النظام السياسي.....29

المبحث الثاني: معطيات عامة حول روسيا.....31

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي لروسيا 31

المطلب الثاني: المقومات الطبيعية والبشرية 35

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي.....40

المبحث الثالث: لمحة تاريخية عن العلاقات الجزائرية الروسية 45

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الروسية أثناء الثورة التحريرية.....46

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الروسية بعد الإستقلال.....51

الفصل الثاني: مجالات التعاون بين البلدين.....**56**

المبحث الأول: المحددات السياسية 58

المطلب الأول: التعاون الديبلوماسي بين روسيا والجزائر 59

المطلب الثاني: المواقف الجزائرية الروسية اتجاه القضايا العربية.....62

المطلب الثالث: موقف الجزائر وروسيا من الأزمة الأوكرانية.....77

المبحث الثاني: مجالات التعاون الاقتصادي والأمني بين الجزائر وروسيا 79

المطلب الأول: التعاون العسكري بين الجزائر وروسيا 80

المطلب الثاني: منظمة الأوبيك + وتأثيرها على العلاقات الجزائرية والروسية.....81

المطلب الثالث: التعاون الثقافي بين روسيا والجزائر.....84

المبحث الثالث: معوقات العلاقات الروسية الجزائرية.....86

المطلب الأول: التنافس الأمريكي 87

المطلب الثاني: التنافس الفرنسي 88

المطلب الثالث: التنافس الطاقوي بين الجزائر وروسيا 91

الخاتمة.....95

الملاحق.....98

قائمة المصادر والمراجع.....101

الملخص

شهدت العلاقات الروسية الجزائرية بين 2011 و2019 تطورًا ملحوظًا، في إطار شراكة استراتيجية شملت الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية. فعلى المستوى السياسي، واصلت الدولتان تنسيقهما في القضايا الإقليمية والدولية، مع تبادل زيارات رسمية أكدت متانة العلاقات الثنائية. أما على الصعيد العسكري، فقد شكل التعاون العسكري محورًا رئيسيًا، حيث ظلت الجزائر من أبرز مستوردي الأسلحة الروسية في القارة الإفريقية. وفي السياق ذاته، سعت روسيا إلى تعزيز حضورها الاقتصادي في السوق الجزائرية، لا سيما في مجال الطاقة، مما يعكس تنوع أوجه التعاون بين البلدين خلال هذه المرحلة.

Abstract:

Between 2011 and 2019, Russian-Algerian relations witnessed remarkable development, within the framework of a strategic partnership that included political, military and economic aspects. At the political level, the two countries continued their coordination on regional and international issues, with the exchange of official visits that confirmed the strength of bilateral relations. On the military level, military cooperation formed a major focus, as Algeria remained one of the most prominent importers of Russian weapons on the African continent. In the same context, Russia sought to strengthen its economic presence in the Algerian market, especially in the field of energy, which reflects the diversity of aspects of cooperation between the two countries during this stage.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر ببسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية .السنة الجامعية 2024- 2025
رقم : / ك ع إ / 2025

التصريح الشرفي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله،

-الطالب(ة): [illegible] رقم بطاقة الطالب(ة): [illegible] تاريخ الصدور: 2019/[illegible]

المسجل (ة) بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: العلوم الإنسانية شعبة: التاريخ

تخصص: تاريخ، تراث وتنمية المحاصر

والمكلف(ة) بإنجاز مذكرة ماستر الموسومة بـ:

- الحركة الوطنية الجزائرية بين 1945 - 1954م

أصرح بشرفي(ة) أني(ة) التزم(ت) بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

التاريخ: 2025/[illegible]

توقيع المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
السنة الجامعية 2025/2024

بسكرة في 2025/05/26

الاسم و اللقب الأستاذ المشرف :فؤاد جدو
الرتبة : أستاذ محاضر أ
المؤسسة الأصلية : جامعة محمد خيضر بسكرة

الموضوع: إذن بالإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ جدو فؤاد ويصفتي مشرفا على مذكرة الماستر للطالبة:

هديل بلقاسمي

في التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

والموسومة: بالعلاقات الروسية الجزائرية 2011-2019

والمسجل بقسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، أقر بأن المذكرة قد استوفت مقتضيات البحث العلمي من حيث الشكل والمضمون، ومن ثمة أعطي الإذن بطبعها.

إمضاء المشرف

مصادقة رئيس القسم